

مسك التاريخ والحضارة
السداسي الرابع

محاضرات في تاريخ الشرق الأقصى
خلال القرن 19 – اليابان –

الأستاذ : جمال حيمر

مقدمة :

عملت القوات الاستعمارية الأوروبية على إخضاع الشرق الأقصى القرن العقود الأولى من القرن التاسع عشر ، وتأتي لها تحقيق أطماعها الاستعمارية بأساليب متنوعة وبدرجات متفاوتة ، فقد نجحت إنجلترا في احتلال شبه القارة الهندية وحولتها الى مستعمرة استغلال تلبية متطلبات الصناعة البريطانية . ولم تكن كلا من الصين واليابان – كما سبق القول – بمنأى عن خطر التغلغل الأجنبي . حيث أرغمتا من طرف القوى الاستعمارية على الانفتاح على التجارة الأوروبية . غير أن مسار تطور الأوضاع في البلدين تباين فيما بعد ، إرغمت القوى الأجنبية الصين على قبول نظام شبه استعماري من خلال معاهدات غير متكافئة عقدتها مع حكومتها ، بينما ألت الأمور في اليابان إلى بروز قيادة وطنية تقدر الوطن وتقدس الانسان كقوة فاعلة في وجه التحديات الخارجية وفوق ذلك تقرن الفعل بالقول ، فخاضت تجربة تحديثية مرتكزة على المقومات الأصيلة حولتها إلى دولة مركزية قوية وقوة دولية فاعلة .

إن الغاية المتوخاة من هذه المحاضرات الخاصة باليابان وتلك التي أفردت للصين في إطار هذه المجزوءة الخاصة بتاريخ الشرق الأقصى هي الإلمام ببعض جوانب التجربة التاريخية التي عاشتها اليابان والصين خلال القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال إبراز ما تعرض له الشرق الأقصى من ضغوط عسكرية واقتصادية متصاعدة في صورة موجة امبريالية اجتاحت المنطقة إبان النصف الأول من القرن 19 ، وتمثلت تلك الضغوط في حربين شنتهما بريطانيا على الصين . بينما لعبت الدبلوماسية دورا هاما في إجبار اليابان على فتح موانئها للتجارة الدولية ، كما تمثلت تلك الضغوط في التحديات التي واجهت الأسس التقليدية لثقافة البلدين (الصين و اليابان) نتيجة لرحف المؤثرات الغربية من علوم وأفكار وغيرها على تلك المنطقة .

وتصدت كل من الصين واليابان للضغوط الغربية بوسائل متشابهة : كالفنور والعداء . والتركيز على التراث التقليدي ، ثم التسليم النهائي بتفوق الغرب في الثروة والقوة . ولكنهما اختلفا من حيث أسلوب الاستجابة لتحدي الغرب ، ففي الصين ، وقفت الكونفوشوسية سدا منيعا في طريق إدخال أي تغيير على السياسات والافكار . مما أدى الى قيام نوع من (وحدة الهدف) بين المرجعية الصينية والقوى الاجنبية صاحبة الامتيازات ، وترتب على ذلك تداعي النظام الامبراطوري – على النحو الذي أبرزناه في المحاضرات الخاصة بالصين – أما اليابان فقد نجح القوم في "استخدام البرابرة لمواجهة البرابرة" ، فاستفادوا من علوم الغرب وثقافته في صياغة سياسة رمت الى بناء دولة حديثة على درجة من القوة تمكنها من الوقوف مع الغرب على قدم المساواة .

استنادا الى ما سبق لن نخوض هذه المحاضرة بتفصيل في وقائع تاريخ اليابان خلال القرن التاسع عشر بقدر ما ستركز على تجربة التحديث اليابانية في عصر مايجي . ولما أجمعت كل الدراسات على فرادة هذه التجربة التي جعلت اليابان ظاهرة ملفتة بين تجارب مختلف الشعوب . فإن الغوص في أعماقها يظهر أن التقدم الذي وصل اليه الشعب الياباني لم يكن أسطورة أو معجزة الا بمعنى أن هذه التجربة لن تتكرر عند شعب اخر بنفس المقاييس . ذلك أن اليابان أثبتت القاعدة العامة لعملية التطور والتقدم التي خضعت لها الدول المتقدمة، فكيف حصل ذلك ؟

معطيات طبيعية عامة :

تتكون اليابان من جزور معزولة 1042 جزيرة مساحتها ممتدة على نحو 388 ألف كلم2 أهمها أربعة هي : هوكايدو، هونشو التي تحتل الارخيل وتمثل 3/2 مساحة اليابان ، تم شيكوكو و كيوشوفي أقصى الجنوب . الارض فقيرة من المياه المناخ معتدل ، ويسكن اليابان اليوم نحو 120 مليون نسمة ، وبفضل هذه الطبيعة الجغرافية فإن اليابان تتمتع بدرجة فريدة من العزلة ومن إمكانيات الامن القومي ، فهناك أكثر من 450 كلم تفصلها عن كوريا وأكثر من 1200 كلم تفصلها عن شواطئ الصين مما أتاح لليابان النجاح في سياسة العزلة قبل عهد ميجي ولمدة تقرب من ثلاثة قرون وحصنها ضد أي غزو خارجي قبل الحرب العالمية الثانية ، وأتاح لها الابتعاد عن المشكلات المتتالية التي تعرضت لها اليابسة الاسيوية .

من غرتفاع الكثافة السكانية فلا تزال اليابان بلاد الغابات 70% ولا تمثل الاراضي الزراعية الا 15 % ، وأهم الزراعات الارز الذي يمثل نصف الاراضي المزروعة ولايتترك الا مجال محدودا لبقية الحبوب كالشعير ، وتشتهر اليابان بالاشجار المثمرة وبالشاي والتبغ والشمندر وقصب السكر ، ويعتبرالصيد البحري موردا هاما للبلاد يشغل أكثر من 2 مليون نسمة ، ويستعمل ما يزيد عن 400 الف سفينة وهو نشاط تقليدي ، واهم مصيدات البحار اليابانية المحارات ، الجواهر، المرجان .

وتفتقرالارض اليابانية الى عدد كبير من الموارد الاولية الضرورية للصناعات التحويلية . حيث تستورد اليابان الجزء الاكبر من هذه الموارد (البترول – الخشب – الفحم) . والصناعة اليابانية جد متطورة تغزو كل الاسواق العالمية ، فالنسيج الياباني يصدر الى كل القارات ، وكذلك الصناعات الدقيقة (اليات التواصل ، اللعب ، المذياع ، التلفاز....) وتحتل صناعة الدراجات و الدراجات النارية المرتبة الاولى وكذلك صناعة السفن خصوصا ناقلات البترول ، كما تشتهر اليابان بسرعة وتنوع وسائل المواصلات وسبل تطورها .

نبذة تاريخية :

تكون الشعب الياباني من خلال امتزاج العديد من العناصر التي وفدت الى الجزر اليابانية من المناطق المجاورة ، والتي انصهرت فيما بعد في اطار تقاليد مشتركة ابرز عناصرها حب الامبراطور ، وبعد حروب وصراعات قبلية في فترات ما قبل الميلاد ، قامت دولة استمدت أسسها من الصين عرفت باسم "نارا" ، تم انتشرت البوذية والثقافة الصينية ، ولكن اليابان استطاعت هضم التأثيرات الوافدة ومنحها طابعا خاصا مميزا لها ، وتقلصت الروح العسكرية في عهد "نوكوجاوا" في مطلع القرن السابع عشر الميلادي ، وقد سيطرت هذه الاسرة على حوالي ربع اليابان والباقي توزع على نحو 250 من نبلاء الاقطاع ، الامر الذي أدى الى قيام وحدات سياسية صغيرة . وتميز عهد أسرة توكاجاوا بقدر من الاستقرار والتطور النسبي الذي مهد في الواقع لعملية التغيير التي قادتها حركة مييجي.

عاشت اليابان في ظل نظام عسكري إقطاعي ، فرض العزلة التامة على البلاد لمدة قرنين ونصف القرن . لتتأى بنفسها عن الاطماع الامبريالية التي تعرضت لها معلمتها وجارتها الصين ، غير أن العزلة لم تستمر كذلك ، فبعد توالي الضغوطات الاجنبية استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تجبر النظام الاقطاعي المتداعي على فتح موانئ اليابان أمام التجارة الامريكية بعدما عاد الامبرال الامريكي Perry في يوليو 1853 م على رأس الاسطول الحربي الامريكي . ونتج عن عجز النظام الاقطاعي عن التصدي لاطماع الغرب توجيه الاحداث السياسية نحو إسقاط النظام ، وفتح الباب على مصراعيه أمام حركة التحديث التي شهدتها اليابان فيما بعد ماييجي (Meiji) (1868 – 1912 م) . قد ايقن المعارضون لسياسة الانفتاح على الغرب وللحكومات الاقطاعية أن لا سبيل لإنقاذ البلاد إلا إذا تمت الاطاحة بالنظام القائم ، وإقامت حكومة مركزية قوية تدخل الاصلاحات على الإدارتين العسكرية والمدنية .

وعندما أدرك الشوجون (حاكم البلاد الإقطاعي) أن الأمر قد يؤدي الى حرب أهلية لن تكون نتائجها في صالحه بادر بإعادة السلطة الادارية الكاملة للإمبراطور (نوفمبر 1867 م) وفي اواخر يناير 1868 م أصدر الامبراطور مرسوما قضى بتجريد ال طوكوجاوا (الذين تولوا الشوجونية) من إقطاعاتهم ، وألغى الشوجونية . وواجه الشوجون هزيمة عسكرية في اخر معركة لمحاولة الحفاظ على نفوذه السياسي أبريل 1868 م . وبذلك طويت صفحات من تاريخ اليابان ساد خلالها ال طوكوجاوا البلاد لما يزيد على قرنين ونصف القرن من الزمن . وبدأت عملية بناء الدولة الحديثة بزعامة الامبراطور متسهييتو Mutsuhito الذي لقب عصره بمايجي ويعني الحكم المستنير ، وكان وراء التحديث في ذلك الابان صفوة تضم مجموعة صغيرة من نبلاء البلاط ، بالإضافة الى حفنة من العسكريين (الساموراي) مثلوا قيادة جماعية من الوطنيين الذين رأوا أن يواجهوا أطماع الغرب ببناء دولة حديثة قوية قادرة على مواجهة تلك الاطماع .

فما هي العوامل الموضوعية التي ساهمت في خلق الشروط المواتية لانجاز النهضة اليابانية الحديثة ؟

لعل أبرز العوامل التي خلقت مناخا ملائما للتغيير الذي شهده المجتمع الياباني في النصف الثاني من القرن 19 وحتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين يكمن في إرتباط الازمة الداخلية التي مر بها المجتمع الاقطاعي بالضغط الغربي على اليابان . مما شكل تحديا خطيرا استلزمت مواجهته ضرورة إحداث تغييرات على الهياكل الاساسية للمجتمع . وإقترنت عوامل التفسخ التي عانى منها المجتمع الياباني في ذلك الحين بالضغط الاجنبي ، وقد تضافر هذين العاملين للتعجيل بهبوب رياح التغيير ، والقدرة على إنجاز رد فعل حضاري عقلائي وواقعي .

❖ تفسخ المجتمع الاقطاعي :

يرجع الاقطاع في عصر طوكوجاوا الى أوائل القرن 17 م وقد اتجه النظام الاقطاعي الى إنتهاج سياسة تضمن استمراره ، وارتكزت على تجميد بنيات المجتمع من خلال القيود والضوابط التي فرضت على كل طبقة من طبقاته وعاداتها الخاصة التي تميزها عن الطبقات الاخرى ، وكان الفرق واضحا بين الساموراي المحاربين وطبقة العامة من الفلاحين ، فأصبح المجتمع في ذلك العصر يشتمل على مجموعة من الفئات الاجتماعية التي يعلو بعضها بعضا تبعا لدرجة سموها وأدونها من الناحية الاجتماعية .

كذلك حرص نظام طوكوجاوا على إبعاد كل نأثير أجنبي محتمل على البنيان الاجتماعي للبلاد . ولما كان تأسيس الشوجونية قد واكب المد الاستعماري الاوربي الاسباني والبرتغالي والهولندي في الشرق الاقصى . فقد حرصت الحكومة اليابانية الباكفو Bakuffu على إبقاء البلاد بمنأى عن تلك المؤثرات الوافدة من الغرب ، ومن ثم حرم النشاط التبشيري الكاثوليكي ، وطرده التجار الاسبان في عام 1624 م . والرتغال عام 1638 م ، وما كاد يحل عام 1640 م حتى كان الاتجار مع العالم الخارجي مقصورا على محطة تجارية واحدة أقيمت فوق جزيرة ديشيما Deshima في مواجهة نجاساكي ، حيث سمح للهولنديين والصينيين بالاتجار مع اليابان على نطاق محدود وتحت رقابة الباكفو . ومنذ عام 1637 م حظرت الشوجونية على اليابانيين السفر الى الخارج .

لقد بلغت مساحة إقطاع أسرة طوكوجاوا نحو ربع مساحة أراضي البلاد بما في ذلك المراكز التجارية الهامة إيدو Edo ، وكيوتو ، ونجاساكي . أما ما تبقى من أراضي اليابان 3/4 فقد قسم بين مجموعة من الدايميو Daimyo أي كبار السادة الاقطاعيين . وهم يأتون في المرتبة الثانية من الهرم الاجتماعي الفيودالي واستطاع نظام طوكوجاوا أن يقيد تحرك الديمو (حكام المقاطعات) ، وأن يحول دزن

توسيع نفوذهم وذلك بفرض جملة من الضوابط كنظام إجتماع الدوري التناوبي Sankim-Kotai الذي طبق منذ سنة 1634 م .

وعلاوة على تعدد القيود التي فرضتها الباكفو على الدايمو ، كانت تؤلب بعضهم لتضعف قوى الطرفين ، وبذلك تضمن بقاء الجميع في حظيرة الطاعة ويلي الديمو فب الترتيب الهرمي للمجتمع الاقطاعي – فئة المحاربين (الساموراي Sannurai) وهم يدينون بالولاء للدايمو ، ويشكلون جند جيشه ويشغلون وظائف الادارة في المقاطعات ، ويعيشون على مخصصات عينية من الارز يدفعها الدايمو لهم سنويا . وقد انحط قدر الساموراي تدريجيا ، في أواخر عصر طوكوجاوا انكب بعضهم على دراسة لغات وعلوم الغرب ، ولعبوا دورا هاما بعد في الحركة الفكرية والسياسية التي استهدفت انفتاح اليابان على العالم الخارجي ، ومهدت الطريق أمام عصر مايجي وعرف هؤلاء "بالرونين Ronin" .

ويأتي الفلاحون في المرتبة التالية من الهرم الاجتماعي الاقطاعي بعد الساموراي ، وكانوا يشكلون اكثر من 80 % من السكان ، وليس من حقهم حمل السلاح أو الالقاب العائلية ، بل يرتبطون بالارض ولا يستطيعون العمل بغير الفلاحة ، وقد خصتهم السلطة الاقطاعية بمجموعة من النظم استهدفت تجميد أوضاعهم الاجتماعية على ما كانت عليه عندئذ ، فأصدرت الباكفو قانونا عام 1643 م حظرت على الفلاحين بمقتضاء شراء أو بيع الحيازات الزراعية حتى تحول دون تكس الحيازات بأيدي البعض على حساب البعض الاخر بما يترتب عليه من تغييرات اجتماعية تؤثر على توازن القوى الاجتماعية في الريف الياباني .

والى جانب الابتزاز الضريبي المتعدد الأنواع وقعت على عاتق التزامات الفلاحين التزامات أخرى ، كاشتغالهم بالسخرة لحفظ الطرق وغيرها من الأعمال العامة .

ويأتي الحرفيون في المرتبة التالية بعد الفلاحين ويليهم التجار الذين قبعوا عند قاعدة ذلك الهرم الاجتماعي ، ويستمد هذا التصنيف الذي يحط من قيمة التجار أسسه من الأخلاق الكونفوشيوسية . ورغم انحطاط المنزلة الاجتماعية للتجار إلا أنهم كانوا من الناحية الاقتصادية أحسن حالا من الفلاحين ، واستمر وضعهم في التحسن كلما ازدادت ثرواتهم ، وعندما لاح في الأفق عهد جديد يبشر بقدر من الحرية الاقتصادية سارع التجار على نحو ما سنرى – الى المساهمة في الحركة السياسية التي أطاحت بالنظام الاقطاعي (دون أن يحملوا لواء قيادة تلك الحركة) .

إن النظام الاقطاعي الذي أقامته أسرة طوكوجاوا في اليابان والذي عم نحو قرنان من الزمان بدأ يعاني من الازمات الاقتصادية اعتبارا من مطلع القرن 18 م ، تلك الازمات التي أخذت تنخر في عظام

النظام حتى أودت به في نهاية الامر . وترجع أسباب تلك الازمات الى حقيقة أن الاقتصاديات النظام الاقطاعي كانت تركز على قاعدة زراعية عجزت عن تلبية الحاجات المتزايدة للطبقة الحاكمة التي كانت أعدادها ومستوى معيشتها لا يتسمان بالثبات ، كما عجزت عن مواكبة متطلبات الطبقات المحكومة أيضا نتيجة وفرة السلع وتنوعها ارتفع مستوى معيشة الساموراي وازدادت حاجاتهم مما أدى الى فقدان التوازن بين الدخل والانفاق عند هذا الاقطاع من الشعب الياباني ، على حين كانت القاعدة العريضة من الفلاحين تعاني من الفقر والعوز بسبب ملاحقة الحكام لها بالمطالب المالية والضرائب المستحدثة لتغطية العجز في نفقات معيشتهم .

والى جانب ذلك ، كانت المقاطعات تواجه أزمات مالية خانقة نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف ، مما ترتب عليهما من مجاعات أو حرائق وما ينجم عنهما من تدهور الدخل السنوي للدائمو .

ولم يقف الفلاحون الفقراء موقفا سلبيا من المظالم التي تعرضوا لها ، إذ تنوعت مظاهر احتجاجهم عليها من تقديم التظلمات للدائمو الى الهرب من الارض والالتجاء الى مقاطعات أخرى ، أو الى الثورة والعنف ، وتدمير بيوت ومخازن الفلاحين الاثرياء والمرابين والتجار ، وجاءت الضرائب المجحفة في مقدمة الاسباب التي دفعت الفلاحين الى الثورة ، أضف الى ذلك الاحتجاج على سوء الادارة ، وازدادت ثورات الفلاحين انتشارا في النصف الثاني من القرن 18 والنصف الاول من القرن 19 م . وعبثا حاولت الباكفو أن تجمع شتات السلطة التي أضعفتها تلك التحديات التي حفل بها القرن 18 م ، ذلك أن رياح التغيير كانت أقوى من أن تصد ، وكانت قادرة على أن تعصف بالبنين الاجتماعي كله الذي إنهارت قواه أمام التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء .

❖ الضغط الغربي :

مر بنا الحديث عن قيام الباكفو بإغلاق ابواب اليابان في وجه الاجانب وعزل البلاد عن العالم الخارجي ، فيما عدا نافذة خلفية ظلت مفتوحة ، تتبادل اليابان عبرها السلع التجارية مع الهولنديين والصينيين على جزيرة ديشيما أمام شواطئ نجاكسي . وكانت الشوجونية ترمي من وراء ذلك الى إبعاد خطر التوسع الغربي في البحار الشرقية الذي بلغ دروته مع مطلع القرت السابع عشر عندما ثبت الانجليز أقدامهم في الهند ، وبدواوا – بعد ذلك – يتطلعون الى الصين التي بدواوا يطرقون أبوابها مع بداية القرن التاسع عشر . وفي نفس الوقت ، كان للقوى الغربية الاسباق في ميدان الاستعمار (اسبانيا ، هولندا والبرتغال) وجود محطات تجارية بالفلبين وعلى سواحل الصين .

إذا كانت اليابان – في عصر طوكوجاوا – قد أدارت ظهرها للعالم الخارجي ، فليس معنى ذلك أن القوى الغربية قد تركتها وشأنها ، فكانت روسيا في طليعة الدول الغربية التي رنت ببصرها الى اليابان . ففي سنة 1771 م ، فر مغامر روسي من منفاه في كمتشكا ، واستولى على سفينة بمعاونة بعض زملائه في المنفى ، أبحر بها إلى اوا Awa بجزيرة شيكوكو منتحلا صفة تاجر هولندي ، وأبلغ السلطات اليابانية أن روسيا تعد العدة لغزو إيزو Ezo (هوكايدو) في العام التالي ، مما أثار مخاوف اليابانيين 0 وفي عام 1778 م وصلت سفينة روسية الى جزيرة كوناجيري Kunajiri أمام إيزو ، وطلبت من الدايمو الذي تتبعه الجزيرة الدخول مع روسيا في علاقات تجارية ، ولكن الطلب قوبل بالرفض ، وكررت روسيا هذا الطلب عام 1792 م عندما أعادت سفينة روسية بعض الملاحين التائهين الى ميناء نيمورو Nemuro بايزو ، ولكن السلطات اليابانية المحلية اعتذرت عن عدم تلبية الطلب ، ونصحت قبطان السفينة بالتوجه الى نجاكسي وتقديم طلبه الى سلطات الباكفو هناك ، ولكن القبطان الروسي اثر العودة بسفينته من حيث اتى . وفي سنة 1804 م وصل الى نجاساكي ريزانوف مدير الشركة الروسية – الامريكية ، وطلب من سلطات الباكفو إقامة علاقات تجارية مع شركته ولكنه عاد بخفي حنين .

غير أن جهود الروس لم تقف عند هذا الحد ، فأخذوا يوسعون نشاطهم في الجزر الشمالية وخاصة سخالين وجزر الكوريل ، وأصبح واضحا أن الخطوة التالية للروس قد تستهدف إيزو (هوكايدو) ، مما جعل الباكفو تولي الدفاع عن الاقاليم الشمالية اهتماما خاصا ، فأوفدت سنة 1808 م بعثة استكشافية الى شرق سيبريا عادت بالمعلومات الاوى عن تلك الاصقاع ، فقد تأكد لليابانيين أن سخالين جزيرة وليس امتدادا لارض سيبريا . لكن جهود الباكفو لم تتجاوز هذا الحد ، لان روسيا انصرفت عن ممارسة نشاطها التوسعي في الشرق الاقصى بسبب انشغالها بالحروب النابليونية في أوربا ، وما ترتب عليها من تطورات سياسية ، ولم تعد الى ممارسة ضغوطها على اليابان الا بعد سنة 1840 م عندما عين نيقولا مورافيف Muraviev حاكما عاما على شرق سيبريا .

وبالاضافة الى روسيا ، أخذت إنجلترا والولايات المتحدة الامريكية تبيان اهتماما بفتح موانئ اليابان للتجارة الدولية . ففي سنة 1818 م ، ارسل الانجليز سفينة الى أوراجا Uraja بالقرب من إيدو ، وطالبوا باقامة علاقات تجارية مع اليابان ، ولكنهم عادوا دون أن ينالوا بغيتهم . كما كثر تردد سفن صيد الحيتان التي تحمل أعلاما بريطانية وأمريكية الى الموانئ اليابانية للتزود بالماء والطعام ، ولكنها ترد على اعقابها . وفي سنة 1825 م ، أصدرت الباكفو أمرا الى جميع الدايمو بمنع السفن الاجنبية من الاقتراب من الشواطئ اليابانية وبعدها وصلت الى اليابان أنباء هزيمة الصين في حرب الافيون فأخذت الباكفو تعزز قواتها العسكرية – تحسبا للمستقبل -، عن طريق صناعة المدافع وتدريب الرجال على إستخدامها . ولكن الشوجونية أدركت أن ضغط القوى الاجنبية أقوى من أن يقاوم . فخففت من غلواء الامر الذي

أصدرته سنة 1825 م ، وعادت فسمحت بتزويد السفن الاجنبية – التي تفد الى مرافئ اليابان اضطرارا – بالطعام والماء والوقود وذلك سنة 1842 م ، دون الدخول مع تلك السفون في علاقات تجارية . ورفضت الباكفو الاستجابة لنصيحة وليم الثاني ملك هولندا التي ضمنها رسالة حملها مبعوث خاص الى الشوجون سنة 1844 م ، شرح فيها الظروف الدولية ، وإقترح على الباكفو أن يتبادل بفتح أبواب اليابان للتجارة الخارجية .

غير أن الولايات المتحدة الامريكية كانت أقدر من غيرها من الدول على فتح أبواب اليابان أمام العالم الخارجي ، فقد كانت لها سفن لصيد الحيتان تجوب شمال المحيط الهادي تحتاج الى مرافئ قريبة تاوى اليها وتتزود منها بالمؤن والوقود ، وكثيرا ما كانت العواصف تقذف بسفن الصيد الامريكية الى الشواطئ اليابانية فيترك البحارة لمصيرهم المحتوم دون أن تمد لهم يد الإنقاذ ، فإذا وطأوا أرض البلاد عوملوا معاملة المعتدين . وكان لابد من إبرام معاهدة أمريكية – يابانية تؤمن الملاحة الامريكية ، وتضمن تقديم التسهيلات للسفن الامريكية ، وخاصة أن اليابان كانت هامة في الطريق الى الصين التي كانت للولايات الامريكية المتحدة علاقات تجارية معها .

وفي سنة 1837 م ، وصلت الى اليابان سفينة تجارية أمريكية بقصد إقامة علاقات تجارية معها ، ولكنها أرغمت على الابتعاد عن الشواطئ اليابانية بالقوة . وإقترح قبطان تلك السفينة على الحكومة الامريكية أن ترسل قوة بحرية لارغام اليابان على فتح موانئها أمام التجارة الدولية . غير أن الحكومة الامريكية لم تستجب لذلك الاقتراح إلا في سنة 1846 م ، فأرسلت سفينان حربيتان الى اليابان بقيادة الكومودور جيمس بيدل James Biddle ، ولكنه فشل في تحقيق مسعاه بالطرق السلمية . ولم يعد هناك من مفر من إستخدام القوة ، ففي 8 يوليو 1853 م اقتحمت عمارة بحرية مكونة من أربع سفن حربية بقيادة الكومودور ماثيوبيري Mathew Perry خليج إيدو ، متجاهلة تحديرا قوارب الحراسة اليابانية ، ورفض بييري الانسحاب قبل أن يحصل على رد الشوجون على رسالة الرئيس الامريكي فيلمور Fillmore الذي طلب فيها ضمان المعاملة الانسانية الكريمة للبحارة الذين تتحطم سفنهم أمام الشواطئ اليابانية ، والسماح للسفن الامريكية بدخول الموانئ اليابانية للتزود بالطعام والوقود ، وقيام علاقات تجارية – إن أمكن – بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وإمهل بييري السلطات اليابانية ثلاثة أيام لتلقي الرد على رسالة الرئيس الامريكي ، ولما كان رفض إجابة المطالب الامريكية يعني تعرض عاصمة الباكفو للقصف ، لم يكن ثمة مفر أمام الباكفو من التسليم بالمطالب الامريكية ، فسمحت للعمارة الامريكية بإلقاء مراسيها في ميناء أورجا . عندئذ اكتفى بييري بتسليم رسالة الرئيس للشوجون وأبلغه أنه سيحضر في العام التالي لتلقى ردا رسميا عليها .

ووضع قدوم بييري الباكفو أمام ظروف حرجة للغاية ، فقد قطعت اليابان علاقاتها بالعالم الخارجي لما يزيد عن قرنين من الزمان ، فإذا بها تكتشف أنها لا تستطيع الاستمرار في سياسة العزلة ، وتوقن بعجزها عن مواجهة القوى الغربية عسكريا . غير أن الطبقة الحاكمة انقسمت على نفسها في كيفية الخروج من المأزق الذي وضع فيه بييري الشوجونية ، فعلى حين رأى المتعصبون منهم ضرورة " صد البرابرة" رأى العالمون بحقيقة الامور أن ذلك ضرب من ضروب الحماقاة قد يعرض البلاد لخطر الغزو الاجنبي . إزاء عجز الباكفو عن التوصل الى قرار بهذا الصدد ، رأت - لأول مرة منذ قرنين ونصف القرن - أن تلجأ الى الامبراطورية طلبا للرأي ، كما استشارت الدايمو بجميع فئاتهم ، مما أدى الى إتاحة فرصة ذهبية للعناصر المعارضة للباكفو والعناصر ذات الطموح السياسي ، لاحتلال مكان بارز في الساحة السياسية فإتد المطالبون بعودة زمام السلطة الى البلاط الامبراطوري الذين رفعوا شعار " توقيير الامبراطور Sonno " ، مع المطالبين بإبعاد الاجانب الذين شعار " طرد الاجانب Joi " للانقضاء على الباكفو والعمل على تصفيتهما .

وتلقت الباكفو نحو سبعمائة رد على رسائلها التي بعثت بها طلبا للمشورة ، كانت غالبيتها تفتقر للحكمة . فعلى حين رأى القليل ممن طلبت مشورتهم التسليم بالمطالب الامريكية ، ذهبت الغالبية العظمى منهم الى ضرورة التمسك بسياسة العزلة مع تجنب التورط في الحرب مع القوى الاجنبية بأي ثمن ، وهو أمر كان تحقيقه صعبا ، ورأت حفنة قليلة منهم أن الحرب هي خير وسيلة لمواجهة التدخل الاجنبي في شؤون البلاد .

وأخيرا ، إستقر رأي الكثيرين على إرجاء الرد على المطالب الامريكية الى أطول فترة زمنية ممكنة ، وهو أمر كان من الصعوبة بمكان ، لان بييري بادر بالقدوم الى خليج إيدو في أوائل عام 1854 م ، ولكنه كان يقود - هذه المرة - عمارة بحرية مكونة من ثمان سفن حربية ، وارتعد حكام إيدو أمام استعراض القوة تلك ، فوافقوا على فتح مينائين أمام السفن الامريكية هما : هاكوداتي Hakodate في هكايدو ، وشيمودا Shimoda على طرف شبه جزيرة إيزو ، كما وافقوا على مراعاة معاملة البحار الامركيين الذين تتحطم سفنهم أما الشواطئ اليابانية معاملة كريمة ، والسماح لفنصل أمريكي بالاقامة في شيمودا . وتضمنت الاتفاقية التي وقعت بهذا الشأن معاملة الدولة الاولى بالرعاية ، رغم أن الاتفاقية لم تنص على قيام علاقات تجارية بين البلدين .

وما لبثت إنجلترا وفرنسا وروسيا وهولندا أن وقعت مع اليابان اتفاقيات مماثلة حطمت نهاية أسوار العزلة التي فرضتها اليابان على نفسها لما يزيد عن قرنين من الزمان ، وحددت بذلك بداية النهاية

بالنسبة للباكفو ، لان استسلامها للتدخل الاجنبي أعطى معارضي النظام سلاحا حادا لمهاجمته بحجة عدم قدرته على مواجهة الضغوط الاجنبية .

وأيقن المعارضون لسياسة الانفتاح على الغرب وللشوجونية أن لا سبيل الى إنقاذ البلاد إلا إذا تمت الاطاحة بالباكفو ، واقامت حكومة مركزية قوية تدخل الاصلاحات على الاداتين العسكرية والمدنية . وضربت تشوشو وساتسوما المثل في هذا السبيل ، فكونت كل منها جيشا حديثا من المشاة ، درب وفق النظم الغربية ، وجند الفلاحون في القوات الجديدة ، فكان لهذا التطور مغزاه في توجيه مجرى الحوادث التاريخية فيما بعد . وأصبح واضحا أن الصدام بين الباكفو ومعارضيهما واقع لا محالة ، وأنه قد يجر البلاد الى حرب أهلية .

لذلك سعى البعض الى إيجاد حل يجنب البلاد التورط في الحرب الاهلية ، واقتنع الشوجون كايكي Keiki – الذي خلف ايموتشي – بالفكرة ، فقدم التماسا الى الامبراطور الجديد (مايجي Meiji) طلب فيه إعادة السلطة الادارية الكاملة للامبراطور في نوفمبر 1867 م حلا للالزمة التي تواجه البلاد ، واقترح تأسيس مجلسين لمعاونة الامبراطور في هذا الصدد ، يضم أحدهما نبلاء البلاط ، ويتكون من مجموعة منتقاة من الساموراي ، على أن يصبح الشوجون – في ظل النظام الجديد – بمثابة رئيس للوزراء .

وفي اخر يناير 1868 م أصدر الامبراطور مرسوما قضى بتجريد ال طوكوجاوا من إقطاعاتهم ، وإلغاء الشوجونية ، وبذلك أصبح الوضع القانوني للشوجون كايكي هو وضع الدايمو الذي لا إقطاع له . ورغم ذلك خشي الحزب المعارض للباكفو من أن يستمر نفوذ ال طوكوجاوا ، وأن تمتد سيطرتهم على الادارة المركزية للبلاد في ظل النظام الجديد ، فبيتوا النية لتصفية تلك الاسرة بصورة نهائية عن طريق تدبير مؤامرة بايدو تجعل الشوجون يبدأ بحمل السلاح ضد المعارضة التي أصبح يقودها تحالف تشوشو وساتسوما .

وبالفعل نجح المعارضون في دفع الشوجون مايكي الى تحريك قواته ضد جيش تشوشو وساتسوما - الذي كان يعمل باسم الامبراطور – فاعتبرت قوات طوكوجاوا قوات متمردة ، ونجحت تشوشو وساتسوما في سحقها بموقعة طوبا فوشيميا Toba – Fushima بضواحي كيوتو . وفر الشوجون كايكي الى إيدو حيث أصدر أوامره الى الجنود بتسليم المدينة دون قتال في أبريل 1868 م . وهكذا طويت صفحة من تاريخ اليابان ملك خلالها طوكوجاوا زمام السلطة لما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان .

وهكذا يتضح لنا أن رياح التغيير التي هبت على المجتمع الاقطاعي في اليابان ، وعصفت به في نهاية الامر ، قد تحركت من على الارض اليابانية ذاتها ، حيث أثارها عوامل التفسخ الذي أخذ المجتمع الاقطاعي يعاني منها منذ القرن الثامن عشر . وجاء الضغط الغربي على السلطة الاقطاعية لانهاء العزلة السياسية التي فرضتها على البلاد والانفتاح على العالم الخارجي ، ليزيد من قوة اندفاع رياح التغيير التي أصبحت بمثابة عاصفة هوجاء ، اقتلعت السلطة الاقطاعية من جذورها ، وتركت التربة صالحة لقيام نظام جديد يختلف عن سلبقه في سماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية .

النهضة اليابانية

مقومات ومعالم

تولى الامبراطور الفتى موتسوهيتو Mutsuhito الحكم في الايام الاخيرة من العام 1867 م وتلقب بإسم الامبراطور مايجي Meiji أي المصلح أو صاحب السلطة العادل والمستنير وذلك في يناير 1868 م . ومنذ توليه الحكم أحاط نفسه بكبار المستشارين وبدأ العمل على كسر القيود التي كبلته بها الاتفاقيات المجحفة التي وقعتها حكومة توكاجاوا في السنوات الاخيرة من حكمها ، لم يكن بمقدور الامبراطور الجديد التنازل لتلك الاتفاقيات خوفا من أن تصبح تلك السياسة ذريعة لغزو أجنبي مباشر لم يكن الجيش الياباني مستعدا بعد لصدده ، لذلك تم اعتماد أسلوب الحوار الدبلوماسي مع الدول الاجنبية التي وقعت معها تلك الاتفاقيات للتخفيف من قيودها لما كانت تلحقه من أضرار بالغة في الاقتصاد الياباني .

كانت الظروف الداخلية مهياً تماماً للقيام بإصلاحات جذرية في اليابان بدءا ببناء الجيش عصري قوي وصناعة ثقيلة حديثة بهدف حماية اليابان وتطوير قوى الانتاج فيها . ولم يوظف الجيش الياباني القوي للدفاع عن اليابان من غزو أجنبي محتمل فحسب ، بل لعب دورا أساسيا في منع احتكار القوى العسكرية القديمة التي قاومت الاصلاحات بشراسة دفاعا عن مصالحها الطبقية وتشكلت قاعدة الجيش العريضة من صغار الساموراي الذين كانوا يعادون حكومة الباكفو في المرحلة السابقة من جهة . ولديهم أيضا حقد كبير على القوى الاجنبية والقوى اليابانية المتعاونة معها من جهة اخرى . وتميزت حركة الاصلاح بطابعها الوطني أو القومي وانفتاحها الكامل على مقولات التحديث في كل من أوربا

وأمریکا ، فتبنت الكثير من تلك المقولات دون خوف أو مركبات نقص ووظفتها في بناء دولة يابانية مركزية قوية

وتجلى أثر الانفتاح على الغرب في توجيه الاحداث السياسية التي عصفت بالباكفو وفتحت الباب على مصراعيه أمام حركة التحديث الناجمة التي شهدها عصر مايجي كما تجلى اثره على الحياة الاقتصادية والثقافية فأصبحت المدن التي فتحت للتجارة العالمية وخاصة يوكوهاما مراكز لنشر الثقافة الغربية .

ما إن حل عام 1845 م حتى فتح اليابانيون نوافذهم على الخارج ، وانتهت بذلك 250 سنة من العزلة والانكفاء ، ثم بدأ التملل الشعبي وتعالمت موجات الاستنكار ، وتردد شعار " اطرودوا البرابرة الغزاة " الامركيين . ومع إطلالة عام 1868 م كان البنين الحكومي يتداعى من جراء الفوضى المسيطرة ، في سياق هذا الانهيار بدأ عصر جديد هو عصر النهضة الذي حول اليابان الى دولة عصرية قوية وذات أحلام توسعية في محيطها الاقليمي .

بدأ هذا العهد بتغيير اسم إيدو Edo باسم طوكيو Tokyo أو العاصمة الشرقية والتي انتقل إليها نهائيا الامبراطور من 9 مايو 1868 م وقسمت اليابان الى 72 محافظة أو مقاطعة إدارية جديدة تتبع جميعها سلطة مركزية واحدة ، ولم يعد الامبراطور شبعا مخيفا يسكن القصر لا يخرج منه ولا يراه أحد من الناس بل بادر الامبراطور الجديد الى الظهور العلني في حفلات ومناسبات .

غير أن الانتقال من عصر الى اخر لم يكن مجرد تغيير في شكل السلطة أو لشخص من يمسك بمقودها ، ولكنه تغيير للمجتمع برمته لحق بواقعه الاجتماعي والاقتصادي ، كما لحق بأداة الحكم القوي التي تمسك بزمام الامور في البلاد ، كما تغيرت الافكار والعادات والقيم . ومنذ البداية أدرك قادة العهد الجديد أن الدفاع الوحيد عن بلادهم ضد الغرب لن يتم دون أن يكون لليابان تفوقها التكنولوجي نفسه في المجالين العسكري والاقتصادي . وتمت صياغة الهدف الرئيسي للإصلاح باليابانية : فوكوكيوهئي Fukokyohei أو مايعرف تاريخيا بشعار " بلد غني وجيش قوي " أو " جيش قوي اليابان غنية " إثراء الدولة وتقوية الجيش .

وكان تحقيق الهدف الذي يرمي اليه النظام الجديد يتطلب إقامة دولة حديثة على النمط الغربي ، وهكذا وجد الرجال – الذين وصلوا الى السلطة نتيجة ركوبهم موجة العداء للغرب – أنفسهم في موقف يلزمهم بالتخلي عن أرائهم السابقة . وغقامة علاقات ثقافية تجارية وثيقة مع دول الغرب التي تملك وحدها مفاتيح الخبرة التقنية والعلم الحديث .

وفي هذا السياق نص المرسوم الامبراطوري الذي صدر في 14 مارس 1868 م والذي عرف بوثيقة "أوات" أو ميثاق مبادئ الإصلاح الخمسة على ما يلي :

- 1 – كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة .
- 2 – من حيث المبدأ لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان ، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية .
- 3 – من الضروري أن تتوحد السلطات العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معا .
- 4 – يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز .
- 5 – الحث على لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم واستخدامها في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية .

تم صدر وعد بتأسيس الدستور الياباني في 17 يونيو 1868 م ، وإرادة إمبراطورية بإلغاء الانقسام العائلي القديم في 29 أغسطس 1871م وإقرار نظام جديد للتعليم في 5 شتنبر 1872 م ، والارادة الامبراطورية بتأسيس مجلس للشيوخ والمجلس الاعلى في 14 أبريل 1875 م ، وإصدار قانون الصحافة في 28 يونيو 1875 م ، وإصلاح ضريبة الاراضي في 4 يونيو 1877 م ، وقرار بتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات في 5 أبريل 1880 م ، والارادة الامبراطورية بالعمل على تأسيس البرلمان الياباني في 12 أكتوبر 1881 م والترخيص للحزب الليبرالي في 10 مارس 1882 م ، ونشر نطان مجلس الحكماء في 7 يونيو 1884 م ، وإنشاء مجلس الوزراء في 28 أبريل 1888 م ، وإعلان دستور الامبراطورية اليابانية وقانون المجلس الامبراطوري ، وقانون الانتخابات للمجلس النيابي في 11 فبراير 1889 م . وقانون تنظيم مالية الدولة في 12 فبراير 1889 م ، ووثيقة التعليم في 30 أكتوبر 1890 م .

ومن الاجراءات الكبرى التي أقدمت عليها الحكومة الجديدة كمدخل ضروري للتحديث الاقتصادي والسياسي والعسكري المنشود هو إلغاء النظام الاقطاعي ، وقد تم ذلك باستبدال الاقطاعيات القديمة بنظام أكثر مركزية من خلال إقناع الداييمو بتقديم التنازل عن مقاطعاتهم وأراضيهم مارس 1869 م للامبراطور مقابل تعيينهم حكاما عليها لابعثها إقطاعيات وإنما بصفتها وحدات إدارية محلية تخضع للسلطة المركزية وسارع الداييمو الآخرون بالتنازل عن مقاطعاتهم للامبراطور حتى لايتهموا بأنهم

أقل ولاء للعرش عن زملائهم الاربعة الذين كانوا سباقين الى تلك المبادرة وفي مرحلة لاحقة من مسار هذا الاصلاح الاداري وضع تقسيم جديد حيث تحولت المقاطعات " مان Man " الى محافظات أو عمالات على رأس كل منها محافظ يخضع مباشرة للسلطة المركزية .

أما المهمة الاكثر صعوبة التي واجهت النظام الجديد فكانت تتمثل في إلغاء الامتيازات الخاصة التي تتمتع بها كبار الساموراي وكرسها النظام القديم . فمع زوال الاقطاعات الزراعية فقد الساموراي وضعهم المتميز كطبقة بيروقراطية متوارثة . ولبلوغ هذا المرمى أقرت الحكومة الجديدة عام 1876 م نظام التجنيد الاجباري العام . وشرع في بناء جيش عصري بالاستناد الى نماذج متطورة من التنظيم المعتمد في بروسيا وغيرها من الدول الاوربية ، كما تضمنت الاصلاحات العسكرية تحديث الاسطول البحري وسلاح المدفعية وسلاح المشاة بالاضافة الى تحديث قوى الامن الداخلي والشرطة وغيرها .

كما أقرت الحكومة حرية التعاطي للمهن والحرف الانشطة الاقتصادية المختلفة مبذلة العمل بالمرحومات الاجتماعية التي كانت تقنن هذا الميدان وأعلنت مساواة لسائر المواطنين أمام القانون .

وواصل القادة الجدد عملية التحديث بإدخال إصلاحات سياسية والتي لم يعتمد المصلحون اليابانيون في تطبيقها على نموذج سياسي واحد ومقتبس من دولة غريبة بعينها بل جمعوا ما بين تقاليد العمل السياسي التي كانت سائدة في اليابان والنظم الغربية الحديثة . وفي 11 فبراير أذاع الامبراطور ما يجي 1889 م ما يلي : " دستور اليابان الجديد " متضمنا مبادئ عامة تنص عم أجداده وإحترام الحقوق الاساسية للشعب الياباني ، كما نصت على ذلك مقدمة الدستور الجديد فيما يخص إجراء أول انتخاب في اليابان لانتخاب المجلس التمثيلي في مطلع يوليوز 1890 م .

كما بدل النظام الجديد كل الجهود لتحديث الاقتصاد الياباني . إذ منذ السنة الاولى لحكم مايجي سنة 1868 م نشرت المخططات العامة الرامية لانعاش الصناعة والتجارة . وقامت الدولة بتوفير خطوط السكك الحديدية على نطاق واسع منذ تاسيسها سنة 1870 م . كذلك تطور قطاع النقل عبر الشحن البحري والنهري نتيجة لذلك توسع استخدام التكنولوجيا المستوردة والمطورة محليا وبوقت واحد في جميع المناطق اليابانية ومن قبل جميع الطبقات الاجتماعية وبنسب متفاوتة في مختلف قطاعات الانتاج . فتطور الانتاج الزراعي على نطاق واسع ، ولقي الانتاج الحرفي المتطور حماية خاصة . تطور القطاع الصناعي بسرعة ملحوظة وتم إنشاء الكثير من المؤسسات الصناعية بتشجيع مباشر من الدولة .

وقد شهدت تلك المرحلة أيضا ولادة "الين Yen" كعملة وطنية موحدة لليابان منذ سنة 1871 م ، كذلك نشأت البنوك اليابانية العصرية وذلك بهدف حماية النقد الوطني . هكذا بدأ الاقتصاد الياباني يكتسي طابعا عصريا متطورا في مرحلة المايجي .

ولقد أدركت الحكومة أن تنفيذ هذه المشاريع الاصلاحية وما تستلزمه من عملية التحديث بالتكنولوجيا الغربية يمكن أن تتحول الى تبعية للغرب ما لم يمتلك اليابانيون أسرار تلك التكنولوجيا ويطورها محليا .

فالإضافة الى إستقدام الخبراء الاجانب لتدريب اليابانيين على إدارة وتشغيل المصانع الجديدة المستوردة من الغرب . أرسلت الحكومة بعثات متلاحقة من الطلاب اليابانيين الى الغرب لاكتساب تلك التكنولوجيا وتلقي العلم والمهارات الحديثة ، وإتسمت تلك البعثات بالدقة الشديدة في إختبار أعضائها ومقاصدها فكانوا أفضل النماذج الوطنية اليابانية التي أتقن استثمارها في كل المجالات التي اختيروا لها .

وكان من الطبيعي الاتم إعادة بناء الحكومة اليابانية واقتصادها الا بعد ممارسة كثير من التجارب وحدث بعض الانتكاسات الخطيرة والتعرض لتيارات معارضة ، وكان أشط هذه العناصر المعارضة ، العناصر التي تمثل طبقة الساموراي التي تضررت أكثر من غيرها من طبقات المجتمع الياباني لفقد امتيازاتها . لقد قام الساموراي بعدة انتفاضات بلغت ذروتها بالتمرد الكبير الذي حدث سنة 1877 م في إقطاعية ساتسوما . و إستطاعت الحكومة إخماد ذلك التمرد حيث استخدمت قوات الجيش من المجندين الذين التحقوا به وفقا لنظام التجنيد الاجباري الجديد ، وكان انتصار الحكومة ترسيخا لدور الجيش الياباني الجديد ، وعلامة واضحة على أن الحكومة الجديدة أصبحت امنة تماما ضد حوث أي تحد اخر داخل البلاد .

وفي الوقت نفسه كان النظام الجديد ينحرف نحو إنهيار مالي حاد عنه ما تعرضت اليه اليابان في نهاية السبعينيات القرن 19 م لموجة تضخم خطير نتجت عن إلتزامات الحكومة العديدة وما تطلبتة الانجازات التحديثية من نفقات وفي عام 1881 م اضطرت الحكومة الى وضع برنامج تقشف صارح لخفض الانفاق المالي ، وقد نجحت تلك الاجراءات الصارمة في إعادة التوازن المالي لليابان .

لقد إستطاعت إصلاحات مايجي أن تحقق لليابان مشروعا نهضويا دفعها الى واجهة الدول ذات الدور الفاعل على المسرح الدولي خلال فترة زمنية قصيرة . فقد جمع اليابانيون بين تقاليد العمل الموروثة لديهم والتي تساهم في تراكم الانتاج الى الحدود القصوى ، واستخدم أرقى التكنولوجيا الغربية المستوردة مباشرة من مصادرنا نتيجة لذلك تم تطور القوى المنتجة بشكل هادئ ومبرمج وزادت نسبة

الانتاج بشكل قياسي ظهرت معها الاحتكارات اليابانية الضخمة القادرة على الاكتفاء الذاتي على المستوى الداخلي وعلى المنافسة بشروط ممتازة على المستوى العالمي . ومع حلول العقد الاخير من القرن 19 م باتت اليابان تصنف في عداد الدول العصرية القوية والمتطورة في جميع المجالات : دولة مركزية صارمة تحت قيادة إمبراطور يحبه شعبه ، جيش عصري قوي ومزود بأحدث العلوم والتكنولوجيا العصرية ، دستور عصري مستوحى من النماذج الدستورية الغربية يسمح بتأسيس أحزاب ومنظمات سياسية على النمط الغربي ، لكنه يحتفظ للتقاليد والقوى اليابانية سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة ومقولات تحديثية تضع مصلحة اليابان العليا فوق أي مصالح أخرى وأبرزها : " جيش عصري ليابانكينية " " وتكنولوجيا غربية وروح يابانية " .

لقد شكلت النهضة اليابانية تجربة رائدة في إقامة التوازن بين التراث والمعاصرة بين الانا والآخر . وما زال تقييم هذه التجربة موضع اهتمام عدد من الباحثين اليابانيين والاوربيين والعرب وإذ لايسع المجال لاستعراض نماذج من هذه الدراسات نكتفي بإيراد خلاصة جد مركزة لنموذجين من هذه الدراسات .

في مقالة لباحثة يابانية تخلص الى أن تجربة اليابان دلت على أن عملية التحديث التي يراد منها إدخال العلوم العصرية والتكنولوجيا الغربية الى البلدان الاخرى لايمكن أن تحقق الاهداف المتوخاة منها الا بمقدار ملائمتها للمجتمعات المنقولة اليها . وحفاظا على تراثها الثقافي فقد نجحت اليابان لانها لم تتخل عن تراثها الثقافي التقليدي . ولم تتبين أيا من المبادئ الغربية لتجعلها قواعد ثابتة في الحياة اليابانية . فإستفادت اليابان من مقولات فلسفية ونظم غربية متنوعة ، لكنها لم تتبناها كما هي بل اختارت منها فقط ما يتلاءم مع مكونات المجتمع الياباني . ونتج عن ذلك أن اليابان حافظت على إستمرارية المبادئ الروحية إبان عملية التحديث ، زبناء الركائز المادية للمجتمع الياباني على قاعدة الاستفادة الدائمة من العلوم العصرية المتطورة .

ويرجع عدد من الباحثين عوامل نجاح التجربة اليابانية الى خمس مميزات كبرى ساهمت في تحويل اليابان الى بلد غني ، هي الموقع اليابان في طرق العالم مما ساهم في الحد من خطر التدخل الاجنبي فيها ، والتماسك الاجتماعي في اليابان الذي لا مثيل له في العالم ، والموارد البشرية الأكثر تقدما ، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي ، إضافة الى قدر أعلى من حب الاستطلاع ، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في إتخاذ الاجراءات الاقتصادية السليمة .

وخلاصة القول إن الأمر الذي لا مرأى فيه ، هو أن اليابان إستفادت كثيرا من عمليات التحديث التي بدأها في وقت مبكر ، وبالتالي لم تكن الفجوة التكنولوجية بينها وبين الغرب آنذاك فجوة واسعة كما

صارت في القرن العشرين ، والأكثر من ذلك كله أن اليابانيين في ذلك الوقت لم ينتابهم عموماً شك مسبق حول قدرة أي دولة غير غربية على تحقيق مستويات توازي المستويات الغربية مما أتاح لهم فرصة التحرر بعض الشيء من آمال غير واقعية تتعلق بتصنيع عاجل ومرتل ، أو ديمقراطية بين يوم وليلة ، وإنما أتاح لهم فرصة ممارسة التجارب العملية ، ولأن اليابان قادت عمليات التحديث بين الدول غير الغربية لتصل إلى المستوى القيادي مع نهاية القرن 19 م ، فقد أدى ذلك إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين هذه الدول ، وأصبحت اليابان أقرب للدول الغربية الكبرى منها للبلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة من البلدان الآسيوية .

إن مفتاح المعجزة اليابانية يكمن تحديداً في الكيفية التي حلت بها اليابان إشكالية الصالة والحدثة ، فليس ما هو أكثر تقليدية في اليابان من الحاجة الدائمة إلى التقدم ، وبهذا يصح القول إن اليابان الأكثر اصالة هو اليابان الأكثر حداثة .

الخطاب التاريخي الياباني

حول عصر مايجي

كان عصر مايجي تعبيراً عن الطريق الذي إختارته اليابان بفضل قيادتها السياسية التي انتهجت سبيل الإصلاح ونجحت في تطبيقه ، واتخذته أداة لمواجهة التحدي الغربي ، ولذلك كانت تجربة فريدة ، لم تجذب أنظار الباحثين فحسب ، بل كانت موضوع جدل دار بينهم حول تحديد طبيعة المجتمع الياباني في ذلك العصر . فاختلف المؤرخون حول تحديد هوية نظام مايجي ، وتفسير ما لحق بالمجتمع الياباني من تطور في ذلك العصر .

فهناك من يرون في عصر مايجي انقلاب وقع بكيتو في 3 يناير 1868 م ، انتقلت بموجبه السيطرة على أمور البلاط الإمبراطوري إلى يد بعض رجالات الاقطاع الذين ينتمون إلى مقاطعات بعيمها تقيم في الغرب والجنوب الغربي ، نجحوا في استصدار مرسوم إمبراطوري قضى بإنهاء شوغونية ال طوكوجاوا ، وأكد على جمع مقاليد السلطة في يد الإمبراطور . فما حدث – عند هؤلاء المؤرخين – هو " استرداد لسلطة الإمبراطور Osei-Fukko " ، استكمل مظاهر الانتصار الذي تحقق في الحرب الأهلية التي نشبت بمقاطعة ساتسوما .

غير أن هذه النظرة الضيقة إلى عصر مايجي لا تخلو من معاني أوسع أفقا من أصحاب تلك النظرة ، لان القادة – الذين برزوا خلال تلك الحوادث – كانوا صناع اليابان الحديثة ، فعلى أيديهم أُخلى نظام الاقطاع الطريق للإدارة المركزية وأعيد بناء النظام الاجتماعي ، وأقيم جيش عصري تكون على

أساس التجنيد العام وأصبح أداة السلطة المركزية ، وشيدت المصانع ، وحظيت التجارة بنصيب كبير من تشجيع الدولة ، وامتدت يد التغيير الى نظام حيازة الاطيان الزراعية والضرائب وأقيم نظام تعليمي على النسق الغربي . وبذلك استطاعت اليابان – خلال جيل واحد – تتخذ لنفسها مكانا بين بلاد العالم المستنيرة . ومن هذا المنطلق يمكن – في رأي فريق اخر من المؤرخين اليابانيين – أن يعد هذا العصر (حتى عام 1880 م على الاقل) عصر " التجديد Ishin " .

وفي اطار استرداد سلطة الامبراطور Osei-Fukko و التجديد Ishin دارت تحليلات المؤرخين اليابانيين الذين تصدوا لعصر مايجي بالدراسة ، وحاولوا أن يتوصلوا الى تفسير لعصر أصبح فيه الامبراطور محور السلطة ومانقى آمال الامة ، وشهد الكثير من مظاهر التجديد في الافكار والعادات والنظم ، فأزاح الجديد (المقتبس من الغرب) القديم المستمد من التراث الياباني .

ومن أوائل المؤرخين الذين عبروا عن وجهة نظر تلت : تاجوتشي أوكشي Taguchi Ukichi مؤلف " تاريخ الحضارة اليابانية Shshi Nihon Maika " الذي نشر فيما بين عامي 1877 – 1886 م . فقد قدم تاجوتشي تفسيراً يتفق مع تكوينه الفكري التقليدي ، فذهب الى أن " الولاة Chugi " كان أبرز القيم التي سادت في عصر طوكوجاوا ، فركزت عليه المدارس الكونفوشيوسية المختلفة ، وأولته الاعمال الادبية والروائية اهتماما خاصا نقله الى مختلف المستويات الاجتماعية . وكان ذلك الولاة إقطاعيا ، يدين به فضل لسيدته ، وقد يمتد ليصل الى السيد الاعلى ، حتى يستقر ذلك الولاة عند الامبراطور . وهو ما تحقق في اواخر عصر طوكوجاوا ، عندما نقل " المثقفون الوطنيون Kokugakusha " ولاءهم من الشوجون الى الامبراطور .

ولكن تاجوتشي يرى أن التحول من الولاة الاقطاعي الى الولاة الامبراطوري Kinno لم يكن – في حد ذاته – كافيا للاطاحة بالباكفو ، فكان عليه أن ينتظر حتى يأتي التهديد الخارجي متمثلا في الضغط الامبريالي البريطاني على الصين ، فإقترن تحول الولاة من الشوجون (باعتباره السيد الاعلى) الى الامبراطور بتحول في الشعور بالانتماء من الاقليمية المقاطعة الى الوطنية التي تتسع أبعادها لتشمل البلاد كلها . وهو ما حدث بين الساموراي الاكثر كفاءة ونشاطا ، الذين عرفوا بإسم رجال " الروح Shishi " ، عندما أيقنوا من عجز الباكفو عن إنتهاج سياسة رأى أولئك الرجال ضرورة إنتهاجها للحفاظ على البلاد . ولأن الامبراطور يمثل الرمز الذي يمكن أن تتحقق – بالانقاف حوله – وحدة البلاد في مواجهة الضغط الغربي . وهكذا انهارت الباكفو وتبعته المقاطعات ، واسترد الامبراطور السلطة .

وعلى النحو ، يعكس تاجوتشي وجهة النظر الرسمية – في ذلك الحين – التي كانت تشجب الماضي وتمجد الحاضر ، غير أننا لا نستطيع القول أنه تشيع لوجهة النظر الرسمية دون تحفظ ، لأن

إدانتها لعصر طوكوجاوا لم تكن إدانة شاملة ، كما أنه فسر التغييرات التي شهدتها عصر مايجي في إطار تطور الانسان الياباني من البربرية الى التحضر ، ونظر الى مرحلة الانتقال على أنها مرحلة ايستنارة رفعت اليابان الى درجة من درجات التطور الاجتماعي .

وكما تقبل تاجوتشي فكرة استرداد سلطة الامبراطور والمجتمع الذي تطور منها ، فعل من جاءوا بعده من المؤرخين – في مطلع القرن العشرين – نفس الشيء ولعل أعظم أولئك المؤرخين : اينوبي شيجيو Inobe Shigeo الذي تعمق كثيرا في طبيعة " الولاء " والشعور المعادي للجانب ، موضحا العلاقة بينهما ، ملقيا الاضواء على أصول حركة الاصلاح ، ولكنه لم ينقض نظرية تاجوتشي ، فهو يرى استرداد السلطة الامبراطورية والتجديد جاء استجابة للتهديد الغربي ، وأديا الى خلق مجتمع جديد . وشارك في هذا الاتجاه أولئك الذين عالجوا عصر مايجي من زاوية أكثر انتقادا مثل مؤلفي كتاب " تاريخ حزب الاحرار Shi- Jiyuto " – عام 1910 م – الذين رأوا أن ذلك العصر قام على أكتاف صغار الساموراي مركزا وثرورة ، الذين نالوا تأييد وعون الفلاحين الأثرياء في هجومهم ضد احتكار أسرة طوكوجاوا للسلطة ، وضد الاوضاع الاجتماعية التي يحددها الاندراج في السلم الاقطاعي ، ولذلك حرصوا على "إسترداد سلطة الامبراطور ... وإستعادة حريات الشعب " ولكن الشق الثاني - في رأي أولئك المؤرخين – لم يتحقق بعد ، ولهذا قام حزب الاحرار لتحقيق هذه الغاية ، لان الاستجابة لتحدي الغرب تقتضي اتخذ سياسة تقوم على السلطات الامبراطورية والحريات الشعبية ، التي تجعل من اليابان قوة تقف مع القوى الاوربية على قدم المساواة . ومن ثم أنكر مؤلفوا " تاريخ حزب الاحرار " أن عصر مايجي قد حقق كا أهدافه ، ولكنهم لا يختلفون كثيرا في وجهات النظر مع ما ذهب إليه تاجوتشي .

ولما كانت اليابان قد شهدت – في عصر مايجي – تطورا في الصناعة ، جعل الاقتصاد الياباني يمر فيما بين 1914 – 1930 م بمرحلة جعلت اليابان بلدا صناعيا أو رأسماليا ، فقد ذهب بعض المؤرخين الى دراسة عصر مايجي باعتباره مرحلة تحول من الاقطاع الى الراسمالية ، وبدأ هؤلاء بدراسة تفصيلية لعصر طوكوجاوا لبيان مدى ما سببه نمو التجارة وتطورها من تدهور للاقتصاد الاقطاعي ، وتعد دراسات تسوتشييا تاكاءو Tsuchiya takao أبرز مثل لذلك الاتجاه الذي يفسر التاريخ الياباني من زاوية العوامل الاقتصادية ، تماما كما فعل المؤرخون الغربيون عند دراستهم لواخر العصور الاوسطى الاوربية ومطلع العصر الحديث .

ولقد لخص تاكاتشي كاميتشي Takahashi Kamekichi هذه النظرية في مقال نشر عام 1929 م ، فذكر أن عناصر التطور الراسمالي كانت قد بدأت في الظهور – داخل نظام طوكوجاوا الاقتصادي – عند منتصف القرن التاسع عشر ، ولكن عزلة اليابان عن العالم حالت دون تطور تلك

العناصر . ونتيجة لذلك ، ضعف الاقطاع ولكنه لم يسقط تماما ، وأثناء ذلك جاء التحدي الغربي السياسي والاقتصادي فأظهر ضعف البافكو ، وكشف قلة حيلة قادة النظام من كبار الساموراي ، مما جعل النظام الاجتماعي موضع جدل . ولما كان التحدي الجديد يفرض على الباكفو وحكام المقاطعات التوسع في التسليح وغقامة التحصينات – وهو ما يعجزون عن القيام به ماليا – فقد ثقل عبء الضرائب وارتفعت أسعار السلع ارتفاعا جنونيا ، مما أعطى دفعة قوية لعوامل السخط التي تراكمت في المجتمع ولفئات الناقمة على النظام ، وفتح الباب على مصراعيه أمام حركة استرداد الامبراطور ، ثم حركة التجديد التي دفعت عجلة التحول الراسمالي ، فترعت الرأسمالية التي كانت جدورها قد نبتت في تربة النظام القديم .

وبظهور هذا التفسير الاقتصادي ، أصبح ثمة ثلاثة اتجاهات مختلفة لتفسير التاريخ الياباني الحديث :

أولا : اتجاه يرى أن النظام الامبراطوري يشكل جوهر الامة اليابانية ، فمنه ينبع كل شيء ، وانه قد تمت استعادة هذا النظام بدافع من الولاء ومن الضيق بالاختفاء التي تردى فيها نظام طوكوجاوا . وقد برز هذا الاتجاه في تفسير التاريخ الياباني الحديث في الثلاثينيات من القرن العشرين كوسيلة لدراسة السياسة القومية اليابانية من تلك الزاوية .

ثانيا : اتجاه اخر سار على نهج تاجوتشي ن ورأى في استرداد السلطة الامبراطورية والتجديد ، حد ثان في سلسلة متصلة من الاحداث صاحبت عصر مايجي .

ثالثا : اتجاه المؤرخين الاقتصاديين الذين راوا في التحدي الغربي دافعا لتحريك عوامل كامنة في المجتمع الياباني ، ومن خلال دراستهم للفترة الممتدة بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين ، ركزوا اهتمامهم على تطور البنية الاساسية للبلاد ، ففسروا تطور اليابان – في ذلك العصر – من منظور التحول الراسمالي ونضج البورجوازية وليس من منظور التطور العسكري أو الساسي .

غير أن الدراسات التاريخية الماركسية – التي ظهرت بعد تلك الاتجاهات الثلاثة رفضت هذا الفصل بين مظاهر تطور المجتمع الياباني الحديث ، و أكدت على أن عصري مايجي وطايشو يشكلان جزءا من كل اجتماعي وسياسي واحد . وجاءت معظم تلك الكتابات الماركسية في أعقاب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، حيث أخذ المثقفون اليابانيون يستقروا على تاريخ بلادهم ليقفوا على سر الهزيمة . فرأوا في النظام الياباني نظاما امبرياليا رأسماليا استبداديا بيروقراطيا معا . وفي ضوء ذلك التفسير

تعرضت تلك الدراسات للقرن التاسع عشر ، فرأت أن المجتمع الياباني انطوى على افات اربع :
الامبراطور،والبيروقراطية ، والطبقة الطفيلية من ملاك الاراضي، والبورجوازية الاحتكارية .

وفي إطار تلك الدراسات ، فسر عصر مايجي على أنه نظام استبدادي Zettai-Shugi نتج عن التوازن الذي تحقق في أواخر عصر طوكوجاوا بين النظام الاقطاعي المتداعي والبورجوازية الصاعدة ، واستغلت الاولغارشية – التي كانت تحكم البلاد بإسم الامبراطور – هذا التوازن في إقامة سلطة استبدادية تستند الى قوة الجيش ، وأدعت الاوليجاركية الحاكمة أنها تمثل جميع تلك الاطراف . وتحالف سادة الاقطاع – الذين اصبحوا اليوم من كبار موظفي الدولة – مع كبار الملاك ورجال الصناعة ، من أجل القضاء على التطور الطبيعي للديمقراطية ، سواء في شكلها البورجوازي أو الروليناري .

أي أن الماركسيين درسوا عصر مايجي باعتباره عملية تحول اجتماعي شهدتها اليابان ، ومن ثم خضع ذلك العصر لنوع جديد من التحليل والتفسير التاريخي ، يستهدف الكشف عن اصول الاستبداد في العلاقات الطبقية التي سادت اليابان في اواخر عصر طوكوجاوا ، وهو ما قام به طويوماشيكاكي Toyama Shigeki في كتابه " تجديد عصر مايجي Meiji Ishin " الذي صدر عام 1951 م . فبدأ طوياما بدراسة ما عرف بإسم الاصلاح " إصلاح تمبو " التي طبقتها الباكفو في بعض المقاطعات – في الثلاثينيات والاربعينيات من القرن التاسع عشر – فقد رأى أن الاصلاحات لا تقتصر على النواحي المالية فحسب ، كما أنها لم تكن تعبيراً عن " رد فعل الاقطاعي " ، بل كان الدافع إليها الخوف من ثورات الفلاحين . ورمت تلك الاصلاحات الى مواجهة المشكلات الناجمة عن التطور الاقتصادي ، عن طريق محاولة صغار الساموراي فتح صفحة من التعاون مع الفلاحين الاثرياء Gono الذين كانوا يمسون بزمام قيادة الريف ، ومن ثم كانت جذور ذلك " التحالف الاستبدادي " الموجه ضد كبار الساموراي والفلاحين على حد سواء .

وساعدت الاخطار – التي لاحت في الافق – من جانب الغرب الرأسمالي العدوانى ، على تطور ذلك التحالف الاستبدادي ، لان تلك الاخطار لم تهدد البلاد وحدها ، ولكنها هددت النظام الاقطاعي نفسه ، عندما أخذ كبار الساموراي وصغارهم يطالبون النظام بالاصلاح . وأثبت الباكفو وسادة المقاطعات – قي الستينات من القرن التاسع عشر – عجزهم عن الحفاظ على سلطتهم ، مما أتاح لصغار الساموراي ومؤيديهم فرصة تنظيم حركة سياسية تنادي بتوقيير الامبراطور وطرده الاجانب Sonno – joi . تحول الى حركة تصفية للباكفو قادتها المقاطعات القوية ، وخاصة ساتسوما وتشوشو . وخلال تلك المرحلة برز شعار " إثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku – Kyohei " كبديل للمطالبة بطرده الاجانب .

ووقع انقلاب يناير 1868 م – في رأي طوياما – من أجل إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من العناصر الأخرى للمشاركة في وضع أسس النظام الجديد . ومع تزايد قوة الحومة العسكرية ، أصبح رجالها أكثر ميلا للاستبداد ، وأقل استعدادا للتفاهم مع غيرهم . ففي مواجهة الاتجاهات الانفصالية الإقطاعية ، وتجدد ثورات الفلاحين ، ألغى نظام المقاطعات عام 1871 م ، ليكون بمثابة انقلاب آخر فتح الطريق أمام إصلاحات صيغت على نحو يطلق يد الحكام الجدد من قيود الاعتماد على البنية الاجتماعية السابقة على عصر مايجي ، ويساعد على تقوية اليابان في مواجهة الغرب : فأعطى إصلاح ضرائب الإطيان للدولة موارد مالية مضمونة كما دعم مركز حلفائها من أثرياء الفلاحين في الريف ، ونظام التجنيد الذي هيا للحكومة سبيل القضاء على القلاقل الداخلية وأكد – في نفس الوقت – على التكوين الشعبي للاداة العسكرية ، ونظام التعليم الذي أتاح فرصة الربط بين القيم المدنية والمهارات التقنية . وترتب على ذلك الإصلاح تمكين الاوليغاركية البيروقراطية من تحديث البلاد ، وتطوير اقتصادياتها ، دون أن تسمح للغير بمشاركتها السلطة .

وكان لنظرية طوياما في تفسير عصر مايجي تأثير على عدد من المؤرخين الذين جاؤوا بعده ، بما فيهم أولئك الذين اختلفوا معه في الرأي.وإعتبر بعض ما ذكره طوياما – فيما يتعلق بإصلاحات تمبو – تعميما لا يتفق مع واقع الحال في بعض المناطق ، فقد كشفت الدراسات المتصلة بكبار الملاك عن قدر كبير من التنوع والاختلاف في طبيعة تكوين تلك الفئة الاجتماعية وحجم ما كان من التنوع والاختلاف في طبيعة تكوين تلك الفئة الاجتماعية وحجم ما كان لها من أثر اقتصادي وسياسي ، كما أن العلاقة بين حركة توقيير الامبراطور وطرد الاجانب Sonno – joi ، والمناداة بتدمير الباكفو Tabaku ليست على تلك الدرجة من البساطة التي يربط بها طوياما بين الحركتين . غير أن المؤرخين الماركسيين ظلوا متمسكين بالاطار العام لنظرية طوياما في تفسير التغيير الذي طرأ على المجتمع الياباني في عصر مايجي ، بعد أن صمد ذلك الاطار أمام النقد سنوات طوال .

غير أن هناك من رفضوا نظرية طوياما جملة وتفصيلا ، وازداد حجمهم بازدياد قوة اليابان ، وبعد الشقة بينها وبين هموم ما بعد هزيمة الحرب العالمية الثانية ، واستعادتها للثقة بالنفس . ولعل أبرز هؤلاء : ساكاتا يوشيو Sakata yoshio الذي يفيض كتابه " تاريخ التجديد في عصر مايجي Meiji Ishin-shi " بالكثير من التفاصيل والاقتراسات ، ويقل فيه جانب التحليل والتفسير . ويرى ساكاتا أصول عصر مايجي في حركة معارضة الياكفو ومعاداة الاجانب ، وليس من منظور التغيير الاجتماعي ، فيؤكد على أن " إصلاحات تمبو " كانت متأثرة بالرغبة في إقامة التحصينات لمواجهة الهجوم الخارجي المتوقع ، وجاء الهجوم على الباكفو – داخليا – من جانب أولئك الذين اتهموا بالعجز عن تقوية البلاد في مواجهة الخطر القادم من الغرب ، ولهذا بحث هؤلاء عن نظام سياسي بديل يحقق تلك الغاية .

ويقلل ساكاتا من أهمية انتماء قادة حركة معارضة الباكفو ومعاداة الاجانب الى صغار الساموراي ، طالما أن نسبة صغار الساموراي بلغت – عندئذ – نحو 80% من جملة تعداد طبقة الساموراي . كما ذهب الى أن أثرياء الفلاحين Gono لم يلعبوا دورا كبيرا ، رغم أهميتهم في الحركة الساسية . كما أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، لم يكن عوامل رئيسية في تحديد سياسة حكومة مايجي . ورأى أن تكون الدولة البيروقراطية – بعد عام 1868 م – يرجع الى الرغبة في تحقيق تسوية سياسية ولايعود الى وجود ضغوط اجتماعية معينة ، بل نبع من الحاجة الى تجنب قيام باكفو جديدة تنزعها ساتسوما أو تشوشو ومجلس نيابي عاجز يغلب علة تكيينه الطابع الاقطاعي . وإذا كانت حكومة مايجي قد أنجزت إصلاحات اجتماعية بعيدة المدى ، فما كان ذلك الا ليقينها أن تلك الاصلاحات ضرورية لتقوية اليابان في مواجهة التحدي الغربي .

وذهب ساكاتا الى ضرورة الفصل بين امرين مختلفين :

أولهما : الحركة السياسية التي كان مبعثها الخوف من الغرب ، والتي استهدفت تحقيق الوحدة الوطنية والاطاحة بالباكفو وتقوية البلاد عسكريا عن طريق اقتباس التنظيم الاداري والتقني من الغرب .

وثانيهما : حركة الاصلاح ذات المرمى البعيدة التي استلهمت الغرب ، ولكنها تبلورت – بعد النظام الامبراطوري Kokutai – في إطار ياباني . ورغم أهمية التغير الاجتماعي في كلتا الحالتين ، إلا نجاحهما لا يتوقف عليه .

وفي السنوات الاخيرة ، تابع المؤرخون اليابانيون معالجة الضغط الاجنبي باعتباره عاملا حيويا في بناء مجتمع عصر مايجي ، ولكنهم اختلفوا مع ساكاتا من حيث رؤيتهم لذلك الضغط الاجنبي الذي اعتبروه ضغطا راسمايا ، يهدف الى تحقيق غايات رأسمالية . وهو عدوان استدعت الحاجة الى مواجهته اتخاذ وسائل اقتصادية وعسكرية ، وضعت اليابان على طريق التحول الرأسمالي .

ويعد ايشي تاكاتشي Ishii Takashi ابرز مثل لاولئك المؤرخين ، الذين تتأثر نظريتهم بالاوضاع الدولية المعاصرة ، حيث اتخذت الامبريالية طابعا اقتصاديا تجسده الولايات المتحدة الامريكية ، كما تتأثر نظريتهم بنجاح اليابان في تحقيق درجة لا باس بها من التقدم الصناعي تمتد جذورها الى " التجديد Ishin " – الذي كان الطابع الغالب على عصر مايجي – أكثر من إمتدادها الى إسترداد السلطة الامبراطورية . زهي قضية ظلت مثار جدل بين من تصدوا لدراسة الامبريالية اليابانية – في القرن العشرين – باعتبارها نتاجا طبيعيا لعصر مايجي .

وهكذا كان عصر مايجي موضع جدل ، دائم بين المؤرخين اليابانيين أنفسهم ، وتباينم تفسيراتهم لما لحق بالمجتمع الياباني من تغير – في ذلك العصر – تباينا كبيرا يعكس اختلاف المدارس التي ينتمون اليها ، والمناخ السياسي والفكري الذي تأثروا به .

ومهما كان الامر ، فقد خلقت استجابة اليابان للضغوط العدوانية مجتمعا جديدا ، وبذلك استطاعت اليابان أن تتعامل مع الدول الغربية على قدم المساواة ، على حين بقي المجتمع الصيني – الذي واجه نفس التحدي – على ما كان عليه ، متمسكا بتلابيب القديم ، رافضا للغرب ولكل ما يأتي به .

ولعل من المنطقي أن نتساءل : كيف استطاعت اليابان أن تعيد بناؤها القومي في جيل واحد ، على حين استغرق ذلك البناء وقتا طويلا من الصين ، رغم أن للبلدين تراث مماثل من الوحدة السياسية والثقافية ؟

لعل العوامل الجغرافية من موقع ومساحة ، كانت خير عون لليابان على إنتهاج السبيل ، فهي أصغر مساحة من الصين ، وتتمتع بسواحل طويلة جعلت الشعب الياباني يرى الخطر الغربي – القادم من أعالي البحار – ويحس به إحساسا يفوق الشعب الصيني بالخطر ، وبذلك كان من السهل حشد الجماهير اليابانية وراء الحركة السياسية التي دقت نواقيس الخطر . على حين كانت الصين متسعة الأرجاء ، لاتتباين فيها طبيعة السطح فحسب ، بل يتباين فيها السكان : لغاتهم ، وبنيتهم الاجتماعية ، والمحاصيل التي ينتجونها ، مما خلق عوائق كبيرة في طريق أي محاولة لفرض نظام إداري وإقتصادي واحد على النظام القومي . وهي ظروف تتشابه مع ظروف الهند ، والدولة العثمانية (بما في ذلك ولاياتها العربية التي تأخر نموها القومي الى مطلع القرن العشرين ، ووجهت الحركة القومية فيها ضد الحكم التركي وليس ضد السيطرة الغربية) . لذلك لم تحاول الصين أن تعيد تنظيم نفسها كأمة في مواجهة التحدي الغربي ، على حين نجحت اليابان في تحقيق ذلك .

أضف الى ذلك أوجه الاختلاف بين التكوين التاريخي للبلدين ، فعلى حين كانت اليابان تتمتع بحرية في انتقاء المؤثرات الثقافية والحضارية ، وبقدرة على هضمها وتمثلها ، ظلت الصين متمسكة برؤية معينة لمجتمعها ولموقفها من العالم . فقد إقتبست اليابان الكثير من مظاهر الحضارة الصينية ، ومزجتها بتراتها القديم فاكنتسبت طابعا يابانيا ، ولذلك كان إقتباس مظاهر الحضارة الغربية لا يتعارض مع تلك التي امتاز بها الشعب الياباني ، ولا يؤثر على هويته وبنائه الحضاري .

ولا غرو ، فقد كان اليابانيون يستخدمون الكثير من المنجزات (الاجنبية) : كان طب الياباني التقليدي الصيني في الاصل ، كذلك كانت العقاقير التي تعود اليابانيون على إستخدامها في علاج مرضاهم

قبل عصر مايجي ، وكذلك كانت فنون الكتابة والرسم والخزف ، وحتى الطرز المعمارية التي بنى اليابانيون بها بيوتهم مستمدة من أصول صينية ، ثم تطورت على يد اليابانيين بما يتناسب مع ظروفهم البيئية والحضارية . ومن ثم كان اقتباس منجزات الحضارة الغربية وهضمها وتطويعها لظروف المجتمع الياباني ، أمرا لا تحول دونه عوائق فكرية أو عقائدية أو نفسية ، كما كانت الحال بالنسبة للصين .

وينسجب ذلك على النظم السياسية ، فقد كان اليابانيون المتعلمون – في عصر طوكوجاوا – يعرفون أن بلادهم تختلف عن الصين التي عدها كونفوشيوس مجتمعا مثاليا ، فيحكمها الشوجون الى جانب الامبراطور ، وتدار من خلال نظام إقطاعي وليس من خلال إدارة مركزية (كما كان الحال بالنسبة للصين) . وساعدهم ذلك على الاحساس بيابانيتهم ، وهو احساس لا بد من توفره عند أي شعب من الشعوب قبل أن يمر بمرحلة البناء القومي . كما ساعدهم ذلك أيضا على تقبل قدر معين من التغيير في النظام لا يتجاوز الحدود التي تجعله يمتد الى الجوهر .

وبعبارة اخرى ، رأى اليابانيون في إلغاء الباكفو ، وتأكيد سلطة الامبراطور ، وإقامة إدارة مركزية بيروقراطية ، مظهرا جديدا من مظاهر التنوع التي امتاز بها تاريخهم . ويسر سبيل ذلك اختلاف طبيعة الطبقة الحاكمة في اليابان عن نظيرتها في الصين : ففي الصين ، يصل الموظفون المدنيون الى مناصبهم تبعا لدرجة إتقانهم للكونفوشيوسية التي قام عليها المجتمع الصيني بأسره ، فالحاق أي تغيير ببنية المجتمع أو إطاره الفكري يضعف سلطتهم ، لذلك غابت فكرة التغيير عن أذهانهم ، بل لم تدر بخلاصهم على الاطلاق . أما في اليابان ، فقد كان الحكام من الساموراي يصون الى مراكزهم بحكم المولد لطبقة معينة والاستبسال في القتال الى جانب سادتهم ، ورغم ان الكونفوشيوسية دخلت في تكوينهم الفكري إلا أنها لا تشكل جوهر ذلك التكوين ، فهم لا يقبلون الكونفوشيوسية بقضها وقضيضها ، يستمدون من الشنتوية شعورا وطنيا وفريدا ، يقترب (في جوهره) من الشعور القومي بالمفهوم الحديث ، فاستخدموا هذا الجانب الايجابي في تكوينهم لتطوير البنية الاساسية للمجتمع الياباني في عصر مايجي ، ومن ثم تغيير بناء العلوي .

نصوص تاريخية

تأسيس حكومة مايجي

المرسوم الإمبراطوري بإعلان استرداد السلطة الإمبراطورية

3 يناير 1868 م

بعد الديباجة :

سألنا طوكوجاوا يوشينبو أن نسترد السلطة الادارية التي فوضناها للشوجانات منذ زمن بعيد ، ورغب في الاستقالة من منصب الشوجون ، وقد قبلنا طلبه . ومنذ عام الثور¹ 1853 م تعرضت البلاد لآخطار جسيمة ، شغل بها الامبراطور الراحل كثيرا على النحو ما هو معروف وقد قررنا الان استعادة السلطة السياسية بغرض تحقيق الكرامة الوطنية ، ومن الان فصاعدا تلغى ثلاث مناصب السشو Sessho والكامباكو Kampaku والشوجون ، وتقام ثلاث مناصب جديدة هي الصوساي Sosai والجيجو Gijo والسانيو Sanyo ، علأن تعالج الشؤون الادارية من خلال من يشغلون هذه المناصب الثلاثة . وسوف يقرر كل شيء بالتعاون المعقول مع الشعب ، دون تمييز بين الموظفين المدنيين العسكريين أو بين النبلاء وعامة الشعب .

وتحقيقا لارادة صاحب الجلالة الامبراطور الذي يشارك شعب الامبراطور سعادته ، على كل شخص أن يتخلص من عادة التعطل الذميمة التي طال أمدها ، ويسعى لخدمة بلاده بولاء وإخلاص .

1. – تلغى جميع المناصب التي كانت تختص بالاتصال بين البلاط الامبراطوري والباكفو (عددت هذه المناصب) .

2. – يعين في المناصب الثلاث الكبرى

الصوصاي (رئيس البلاط)

الجيجو (عضو مجلس البلاط)

السانيو (المستشارون)

(تضمن النص أسماء من عينوا بتلك المناصب)

3. – يشكل مجلس الدولة Dajokan والوزارات الاخرى في الوقت المناسب

4. – تعدل مراسيم البلاط الامبراطوري من وقت لآخر ، ولكن يلغى منصب السشو

Sessho وتوابعه أولا

5. – تلغى العادات القبيحة القديمة، وتفتح قنوات الاتصال بالرأي العام أولا وعلى كل

شخص أن يدلي برأيه دون تردد مهما كانت مكانته الاجتماعية .

1 - إتخذ اليابانيون التقويم الصيني منذ القرن السابع 604 حتى عام 1872 م وهو تقويم قمري - شمسي ، وتخضع السنوات وفقا لهذا التقويم لدورة اثني عشرية تبعا لمنازل الشمس والقمر هذه الدورة تضم على التوالي - أعوام : الفار، الثور، النمر، الارنب، التنين، الافعى، الحصان، العنزة، القرد، الديك، الكلب، الخنزير، وتجدد الدورة الاثني عشر كل 12 عاما ، للمزيد من التفاصيل راجع : Papinot . E : Histoire and Geographical Dictionary of Japan ; pp . 836 -837

ولما كانت الحاجة ماسة الى الرجال الكفاء (لشغل الوظائف) فعلى المتقدمين (للوظائف) أن يعلنوا أسمائهم

6. – لما كانت الاسعار قد إرتفعت – اخيرا – ارتفاعا جنونيا وأخذ الاغنياء يجمعون من

الثروات بينما يواجه الفقراء مصاعب الحيات

ورغم أن ذلك يرجع إلى سوء إدارة الحكومة السابقة ، فإن صاحب الجلالة الإمبراطور وقد استرد

سلطته يولى له الامر اهتماما بالغا ، وعلى من لديه اقتراحات لإصلاح هذه الأحوال أن يتقدم بها .

7. – تستدعى فورا الاميرة كازونوميا Kanzu –no-miya التي ذهبت الى إقليم كانتو (أي

إيدو) لتتزوج من الشوجون الراحل (طوكوجاوا ايموتشي) بترتيب من الامبراطور الراحل بشرط أن تقوم

الباكفو بتطبيق سياسية طرد الاجانب ، تم تحول ذلك الى مؤامرة (من جانب الباكفو) دبرها الموظفون ذوو

النوايا السيئة . وسوف يرسل أحد نبلاء البلاط لاصطحاب الاميرة الى كيوتو .

تعتمد المواد المذكورة أعلاه ، وتعلن جميعها في مرسوم واد

ميتسو هيتو

خاتم اليابان العظمى

المصدر :

Meiji Japan Through contemporay sources ;Vol II , PP .66-68

(أ) إلغاء الإقطاع إقتراح إعادة السجلات (2 مارس 1869)

إن خدمكم يغامرون بمخاطبة جلالتم بالإجلال والتبجيل ، ويقترحون ضرورة أن تكون هناك حكومة مركزية واحدة ، وسلطة عامة واحدة يجب أن تظل مصونة ومنذ قام أسلاف جلالتم بإيجاد هذه البلاد ووضعوا أسس حكومتها ، لم ينقطع خط الإباطرة على مر العصور ، وكل شيء على إمتداد السماء الرحبة وعلى إتساع الارض كان ملكا للإمبراطور وكان خاضعا لجلالته ، وهذا ما نعنيه " بالحكومة المركزية الواحدة " والسلطة الوحيدة التي تملك العطاء والحرمان التي تجعل فرض النبلاء لسلطتهم على الناس بفضل ما لهم من أرض ، أو التصرف بمساحات الارض وفق هواهم ، أو تستبد بالناس وتسيطر عليهم ، من الصعوبة بمكان ، وهذا ما نعنيه " بالسلطة العامة الواحدة "

وكان البلاط الإمبراطوري يدير البلاد على هذا الأساس ، ووجه الإباطرة شؤون الحكم بأنفسهم ، فالتحمت السلطة الاسمية والحقيقية ، وترتب على ذلك تمتع الامة بالاستقرار وارضاء . ولكن الإدارة تراخت - منذ العصور الوسطى - وأصبحت سلطة الإمبراطور لعبة في الأيدي ، فجميع الرجال يتحاربون من أجل السلطة ، وتعاقبت الحكومات الواحدة تلو الأخرى ، حتى أصبح نصف البلاد بأيدي رجال تصرفوا بالارض والناس وفق أهوائهم ، ووصل الامر - في النهاية - الى الصراعات العلنية وحوادث العنف . ولما كان البلاط الإمبراطوري لا يملك أداة حكومية فعالة ، فقد ، عجز عن السيطرة على الموقف . وفي كل مكان ، انتهب أصحاب النفوذ - الذين لا يدينون بمبدا معين - هذه الفرصة ، وراحوا يعملون على رعاية مصالحهم الشخصية ، وأصبح الضعيف طعاما للقوي .

ووضع النبلاء الأقوياء أيديهم على أربعة عشر أو خمسة عشر إقليما ، بينما جمع أولئك الذين كانوا أقل نفوذا جيوشا من أفصالهم الإقطاعيين يصل عددها الى خمسة أو ستة الاف ، وقامت ما كان يسمى بالباكفو بتوزيع الاراضي والناس على العسكريين بالتراضي كلما رأت ذلك منسبا ، وبهذه الوسيلة

اتسع نفوذهم . وأخيرا ، فقد البلاط الامبراطوري السلطة الحقيقية وأصبح يعتمد اعتمادا كليا على إرادة الباكفو . واستمر ذلك الاستبداد المطلق على مدى خمسة قرون ، وخلال تلك الفترة اتبعت سياسة العنف ضد البلاد والعباد تحت ستار التظاهر بالخضوع لسلطة الامبراطور، وكان وقوع تلك المظالم ممكنا نتيجة إيمان الناس بواجب ولاء الرعية للحاكم وبالمفهوم العام للعلاقة التي يجب أن تقوم بين علية القوم وأدنياؤهم .

والان تم استرداد السلطة ، وأصبح الامبراطور ، يدير الحكومة بنفسه ، وهذه فرصة حقيقية لربط السلطة الاسمية بالسلطة الفعلية ، ولذلك يجب أن يعلن المبدأ اولا ، ثم يوضع النظام .
وعندما وصلت عشيرة طوكوجاوا الى السلطة ، كانت العشائر والعائلات القديمة تضع يدها على نصف مساحة البلاد ، وأخذ الكثير من العائلات الجديدة في الظهور واحتفوا بأراضيهم ورعاياهم حتى الان بغض النظر عما إذا كانوا قد حصلوا على الارض والرعايا من البلاط الامبراطوري أم لا ، وقيل أن أسلافهم حصلوا على هذه الارضي بقوة السلاح ، ولكن هل يختلفون عن أولئك الذين كون أسلافهم القوات العسكرية واختلسوا المخازن الامبراطورية ووضعوا أيديهم على ما تحتوي عليه من كنوز ، ووقعوا عقوبة الموت التي نفذوها بطرق من ابتكارهم ؟ إن مت إستولوا على البلاد والعباد . ومن البشاعة بمكان ان نخط بين الخطأ والصواب .

ولما كانت هناك محاولات - الان - لتأسيس شكل جديد من أشكال الحكومة يجب أن ينصرف الاهتمام الى الاحتفاظ بحكومة مركزية واحدة وسلطة عامة واحدة . والناس الذين يحكمونهم هم رعايا جلالته ، فليس هذا أو ذاك ملك لخدمكم .
وتبعاً لذلك ، يسألكم خدمكم - بكل تبحر - أن تقبلوا إعادة سجلات السكان الى جلالته ، ويسألون البلاط الامبراطوري أن يتولى الامر بما يراه مناسباً ، فيمنح ، أو يمنع ما يجب أن يمنع . ويلتمسون من جلالته إصدار المراسيم الامبراطورية اللازمة للتصرف في أراضي وسكان كل مقاطعة . وإجراء التغييرات التي ترونها ملائمة . ويرجون - أيضاً - أن تصدر كل القوانين والاورام والنظم العسكرية حتى تلك المتعلقة بالزي عن البلاط الامبراطوري حتى يتم إقرار كل شؤون البلاد بمعرفة سلطة واحدة . وبذلك يتحد الاسم بالفعل وتصبح هذه البلاد على قدم المساواة مع الدول الأجنبية . ويشارك خدمكم مسؤولية هذه الظروف الحرجة التي تواجه البلاط الامبراطوري وهو ما دفعهم الى رفع هذه الاراء المتواضعة لتكون موضع رعاية جلالته .

توقيعات :

موري دايميو تشوشو

شيمازو دايميو شاتسوما
نايشيما دايميو هيجو
يامانوتشي دايميو طوسا

المصدر :

Japanes Governement Documents ; pp . 32-33

(ب) مرسوم إمبراطوري بإلغاء المقاطعات (29 أغسطس 1871 م)

بعد الديباجة ...

نحن نرى أنه في الوقت الذي تجري فيه إصلاحات جذرية – كما هي الحال الان – يجب أن نطبق ما تعنيه الكلمات ونحوه الى حقيقة ، إذا أردنا أن نبذل الحماية والاستقرار عن (طريق هذه الإصلاحات) لشعبنا ، وأن نتساوى مع الدول الاجنبية ، فإن حكومة البلاد يجب أن تتركز في يد سلطة واحدة .

ومنذ بضع سنوات منحنا موافقتنا على المقترحات التي قدمتها بعض المقاطعات وأعدت الينا بمقتضاها سجلات السكان (في تلك المقاطعات) ، وعينا (سادة تلك المقاطعات) حكاما لترتيب أمور المقاطعات لأول مرة يتولى كل منهم إدارة المقاطعة .

ولكن نظرا لاستمرار ممارسة النظام القديم بضعة قرون من الزمان ، كانت هناك حالات لم ترق فيها الاقوال الى مرتبة الافعال ، فكيف نستطيع (في ظل هذه الظروف) أن نمح الحماية والاستقرار للناس ، وكيف نستطيع أن نقف مع الامم الاجنبية على قدم المساواة؟

ومع أسفنا لتلك الاحوال ، قررنا الان إلغاء المقاطعات وتحويلها الى محافظات بهدف ضغط الانفاق (الحكومي) ، وتحقيق الاداء المناسب ، والتخلص من داء الاقوال التي لاتطبق الافعال ، ولا براء الحكومة من علة الاستناد الى مراكز متعددة (للسلطة) .

فليستمع خدمنا أعضاء المجلس (البلاط) الى إرادتنا ، ويدخلونها قلوبهم .

خاتم اليابان العظمى

الحكم الدستوري
(أ) المرسوم الإمبراطوري الذي وعد بإقامة
مجلس نيابي
(12 أكتوبر 1881 م)

نحن المتريع على العرش الذي جلس عليه أجدادنا لما يزيد على 2500 عاما ، ونمارس الحكم باسمنا ، وبما لنا من حقوق السلطة التي إنتقلت إلينا من أسلافنا عقدنا العزم – منذ زمن بعيد – على أن نقيم تدريجيا نمطا كم أنماط الحكم الدستوري ، نضع به قاعدة يهندي بها خلفاؤنا في حكمهم .

ولما كان هذا الامر موضع اهتمامنا ، اسسنا في العالم الثامن من عهدنا 1875 م مجلس الشيوخ ، وأقمنا في العالم الحادي عشر 1878 م المجالس المحلية ، فوضعنا بذلك دعائم الاصلاحات التدريجية التي ننشدها ، ويجب أن تقنع أعمالنا رعايانا بتصميمنا على تحقيق هذه الغاية منذ البداية .

أن نظم الحكومات تختلف من بلد لآخر ، ولكن التغير المفاجئ غير العادي لا يمكن أن يتم دون أن يخلف أضرار جسيمة . وأن أسلافنا يرقبون أعمالنا من علياء سمائهم ، ونحن نعترف بمسؤولياتنا أمامهم للقيام بواجباتنا السامية بما يتفق والمبادئ التي ورثناها والمجد الذي خلفوه لنا .

لذلك نعلن هنا أننا سوف ننشئ مجلسا نيابيا في العام الثالث والعشرين من عهدنا 1890 م يجتمع فيه النواب تحقيقا لارادتنا المعلنة ، ونحمل رعايانا المخلصين أمانة الاعداد لانجاز هذه الغاية . وسوف نقرر حدود الصلاحيات الامبراطورية ودستور المجلس النيابي ونصدر بذلك مرسوما في الوقت المحدد .

وإننا على يقين أن شعبنا ينشد التقدم السريع ، ولكن التقدم لا يدوم إلا إذا توفر معه الفكر والتبصر ، ونحن نحذر رعايانا – أرفعهم وادناهم – أن يعوا إرادتنا ، وأن يعلموا أن من يروجون للتغيير المفاجئ العنيف ويعرضون أمن الامبراطورية للاضطراب سوف يشملهم غضبنا .

ونحن نعلن هذا لرعايانا .

Meiji Japan Through Contemporary Sources , Vol II , pp. 69-71.

(ب) المرسوم الإمبراطوري بإعلان الدستور (11 فبراير 1889 م)

لما كنا قد اعتلينا العرش بفضل أمجاد أسلافنا في سلسلة متصلة الحلقات من العصور الازلية ، ونظرا لرغبتنا في تحقيق الرفاهية وتطوير السجيا الخلقية والفكرية لرعايانا المحبوبين الذين حظوا برعاية وعناية أسلافنا ، وأملنا في الحفاظ على رخاء إمبراطوريتنا ، وتمشيا مع رغبة شعبنا وتأييده نعلن هنا القانون الأساسي للدولة تنفيذا لمرسومنا الصادر في اليوم الثاني عشر من الشهر العاشر من السنة الرابعة عشر من عهدنا ، الذي يحدد المبادئ التي نهتدي بها في حكمنا إلى الدرجة التي تلزم خلفاؤنا بإتباعه ، وكذلك رعايانا وخلفائهم إلى الأبد .

وسوف ننقل حقوق السيادة في الدولة التي ورثناها عن أسلافنا إلى خلفائنا ولا نعتزم نحن ولا هم أن نتخلى عنها في المستقبل وفقا لما ينص عليه الدستور الذي نمحه لشعبنا (بموجب هذا المرسوم).

ونعلن الآن أننا نحترم ونحمي حقوق الملكية التي يتمتع بها شعبنا ، وأن نضمن لرعايانا التمتع بنفس الحقوق في ظل الدستور الحالي والقانون .

وسوف يشكل الدايت الإمبراطوري لأول مرة في العالم الثالث والعشرين من عهدنا ، ويحدد افتتاحه تاريخ العمل بهذا الدستور .

وعندما يصبح ضروريا - في المستقبل - تعديل أي من مواد هذا الدستور ، سنأخذ نحن أو خلفاؤنا بزمام المبادرة ، ونقدم مشروع التعديل إلى الدايت الإمبراطوري نفسه ليقترح عليه وفقا لما ورد في الدستور الحالي ، ولا يجوز لخلفائنا أو رعايانا إتباع غير هذا السبيل لإدخال التعديل (على الدستور).

ويتحمل وزراء دولتنا - نيابة عنا - مسؤولية تنفيذ الدستور الحالي ، وعلى رعايانا الحاليين وذريتهم واجب الولاء للدستور الحالي إلى ابد الأبد .

خاتم جلالة الإمبراطور

المصدر :

The Meiji Japan Through Contemporary Sources , Vol I , pp . 93-94

النهضة اليابانية في كتابات عربية

نص 1

" ... وتوجهوا لعواصم أوربا لتتميم دروسهم فعين لكل فريق رجلا من أهل الدين والعلم لمرافقتهم وصيانتهم في شؤون عبادتهم (...) وأجرى عليهم (السلطات) النفقات الكافية ، ولما زاولوا دروسهم وملئوا بكل نافع حقائبهم ، يمموا بلادهم لبيثوا فيها ما ينفع مستقبلهم ، فلم يعدموا معاكسا وقف في سبيلهم وحرم البلاد والعباد ما كان يرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل كما سلكه أهل اليابان لذلك العهد الذين رافقوهم في دروسهم . فكانت النتيجة أن تقدم اليابانيون وتأخرنا والله في خلقه شؤون " .

السليمانى الأعرج : زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ

ج 2 . خ . ع بالرباط 3657 د ص . 347

أنظر الإتحاف ج 2 لابن زيدان

نص 2

(... يمكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغته اليابان بأقرب وقت ، وإذا إقتفت أثر اليابان بالاجتهاد ونفع العامة وأخذ العلوم الصناعية والوقتية الموافقة للأحكام الشرعية من أوربا ...) ص . 422 .

ولا يذكر أحد ما كان عليه اليابان قبل ثلاثين سنة من الانحطاط وتفرق الكلمة ، بسبب الاستبداد وهجوم ملوك أوربا على مملكة اليابان ، وطلبوا منها إجراء الإصلاح الوتقي من سلطانها ، حتى استأجروا مدخول الجمارك بثمن زائد عما كانت تحصله اليابان على جملة سنين ، لأجل إدخال التمدن الاورباوي : من نشر السكك الحديدية والديبش ، وغير ذلك من تشكيل البوليس ، فصار لاوربا نفوذ وكلمة في ممتلكتهم ، فعندما تيقظوا لما لأوربا من الطمع في إستهلاك بلادهم بطريق سياسي ، فجمعوا كلمتهم ، ورجع سلطانهم عن الحكم المطلق الى المشورة ، فاسس مجلس نواب الامة ، و إنتخب له اعضاء كل بلد وشعب في المملكة (...) ص. 423 .

وشكل مجلسا أعلا منه سمي بمجلس الأعيان (...) فشرعوا في تحسين مملكتهم ، وعملوا قانونا للحكومة فنفذ على الحاكم والمحكوم ، ثم ارسلوا البعثات من أولادهم الى بلاد أوربا لتعليم العلوم اللازمة ، من الحربية والهندسية والصنائع على الاخص صنعة المكحلة والمدفع والكهرباء ، وصنعة الديبش والدانميت وعمل السكك الحديدية والسفن الحربية والطربيل وضده ، وشرعوا في فتح المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لاجل تعليم ذلك ، حتى بلغت الان في مملكة اليابان الى أربعين ألف مدرسة ، فلما استكملوا المعرفة في مدة عشرين سنة أوقفوا الامتيازات الاوربية ، وغلبوا دولة الصين ، وطردها دولة المسكوف من كوريا ومنشوريا ، وصاروا بالدرجة العليا بين الملوك ، حتى دولة اجلتره وألمانيا أرسلتا تلاميذ الى مدرس اليابان ، لكي يتعلموا منهم اختراعاتهم التي أظهرها وقت المحارب " . ولما ظهرت هذه الفضائل لليابان بواسطة الجد ونشر المعارف والعدالة : اقتضت حكومة إيران النهج أثر اليابان ، وشرعوا في تشكيل مجلس نيابي لتحرير قانون بلادهم من الشرع والشرف .

المشروع الدستوري الذي إقترحه الشيخ عبد الكريم مراد
على السلطان ملاي عبد العزيز

لمزيد من التفاصيل انظر:
محمد المانوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث ،
ص 414- 415 ، الجزء الثاني .

نص 4

[... لم يعان اليابان هذه المجموعة من المصائب كان متأخر فعلا عن أوروبا اجتماعيا و اقتصاديا ،
لكنه بعيد عنها ولم يواجه تعديدها إلا في الثلث الأخير من القرن الماضي ، و عدد سكانه آنذاك حوالي
أربعين مليونا أو أكثر ، لم يكن اقتصاده في النمو لكنه كاف لسد حاجيات هذا العدد الضخم من السكان .
وفيه طبقة تجارية ناشطة كانت هي أساس الانتعاش بتحالفها مع طبقة (الملاك العقاريين الكبار الذين هم
بدورهم منعدمون في المغرب) .

جرمان عياش : مشكلة الإصلاح من زاوية التاريخ ،

مجلة كلية الآداب محمد الخامس الرباط ،

العدد الثامن لسنة 1982 م .

نص 5

إن مجموعة الجزر التي تتكون منها اليابان هي مجموعة جزر صخرية ضحلة ، لا تكاد تعرف الإنتاج الزراعي ، وهي محاصرة بوحشية شديدة بالمحيط الهادي ، مما جعل منها منطقة على منأى من موجات الغزو الأجنبية حتى منتصف القرن التاسع عشر . وفي العصر الحديث وبعد الفتح الأجنبي وبعد ثورة ميكي الصناعية التجديدية التي قامت في اليابان بعد نصف قرن من محمد علي وعلى نمط تجربته العظيمة ، أدرك اليابان أنه أيضا لا يملك المواد الأولية ولا مصادر الطاقة التي هو في حاجة ماسة اليها في عصر التصنيع .

وقد ترتب على هذين العاملين الأساسيين أن المجتمع الياباني وجد نفسه مضطرا للتواجد كمجتمع ، وللاستمرار كمجتمع أن يفرض بين صفوفه قطاعا عسكريا شديدا الأحكام تسيطر عليه مجموعة صغيرة الحجم من قادة السلاح وأصحاب الأمر في تدبير إنتاج ما تيسر ، وتوزيع محاصيله القليلة بشكل محصور لا رحمة فيه . والحق أن دراسة المجتمع الياباني المعاصر اليوم تيرهن بشكل ساطع على أن هذا النظام الإقطاعي العسكري ، وفي قلبه شخصية الإمبراطور بوصفه رمزا للأمة لا رئيسا للدولة ، وما زال قائما وراء سراب المداخن والمصانع ونوادي الليل المتأمركة .

إن هذا النمط من الخصوصية اليابانية هو بالضبط ذلك الذي يجعل اليابان قادرة على التحرك بسرعة خارقة في أي مجال قومي تختاره ، سواء أكان الصناعة الالكترونية أو الحرب ، سواء أكان الانفتاح الدبلوماسي أو فرض أقصى صور التقشف لمواجهة أزمة البترول مثلا ، وهو نفس النمط الذي يجعل الغرب في تشكك دائم وسخط دائم على اليابان .

أنور عبد المالك (الفكر العربي في معركة النهضة)

دار الآداب ، بيروت ، 78 ، ص . 210 – 211 .